المجتمع المدني كمحرك أساسي للتعافي الاقتصادي و الاجتماعي

كيف نوقظ المارد النائم؟

مارس 2022

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رسالتنا

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

قيمنا

موقعنا الرسمي: eces.org.eg

قنواتنا على وسائل التواصل الاجتماعي

عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

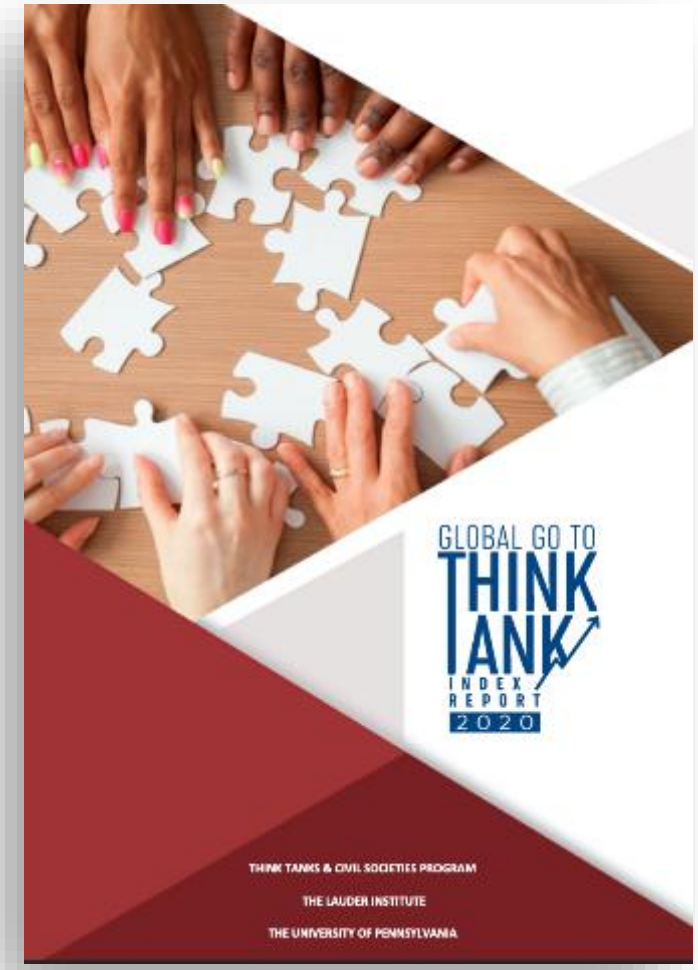

مصنف ضمن أفضل المراكز البحثية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وفقا لتقرير أفضل المراكز البحثية في العالم الصادر عن جامعة بنسلفانيا

المحتويات

- لماذا المجتمع المدني؟!
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- تعريف المجتمع المدني عالميا وفي مصر
- التجارب الدولية
- الصورة الكلية للمجتمع المدني المصري
- تحليل تفصيلي لأوجه ضعف الجمعيات الأهلية في مصر
- الأطر المؤسسية والتشريعية والتنفيذية الحاكمة لقطاع الجمعيات الاهلية
- النتائج العامة للدراسة
- محاولة تقديرية للإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الاهلية في مصر
- الإجراءات والتغيرات المطلوبة لدفع المجتمع المدني وتعميق دوره واسهاماته بشكل يتوافق مع الاتجاهات العالمية

المحتويات

- **لماذا المجتمع المدني؟!**
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- تعريف المجتمع المدني عالميا وفي مصر
- التجارب الدولية
- الصورة الكلية للمجتمع المدني المصري
- تحليل تفصيلي لأوجه ضعف الجمعيات الأهلية في مصر
- الأطر المؤسسية والتشريعية والتنفيذية الحاكمة لقطاع الجمعيات الاهلية
- النتائج العامة للدراسة
- محاولة تقديرية للإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الاهلية في مصر
- الإجراءات والتغيرات المطلوبة لدفع المجتمع المدني وتعميق دوره واسهاماته بشكل يتوافق مع الاتجاهات العالمية

لماذا المجتمع المدني؟!

- مفهوم التنمية في جوهره عملية مجتمعية بالأساس
- المجتمع المدني أقرب للمواطن وأقدر على التعرف على احتياجاته ومشاكله
- أحد الأعمدة الثلاث الرئيسية لنهضة المجتمعات بالشراكة مع القطاعي العام والخاص
- له دور اقتصادي كبير لا يتحقق إلا بتمكينه
- تجارب الدول أثبتت أنه حيث يوجد دور جاد للمجتمع المدني يكون الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أفضل (فترة كوفيد)
- دور المجتمع المدني ضعيف في مصر (المارد النائم)

1. لعب دور مؤثر في وضع السياسات العامة بشكل سليم يحقق اهدافها
2. تقديم خدمات مكملة للحكومة تحديدا في المجالات والمناطق خارج خطة الدولة
3. دور رقابي وتقييمي للأداء الحكومي ضروري لتحقيق الحوكمة وترشيد استخدام الموارد

تقوية المجتمع المدني من الممكن أن تكون محرك تغيير للأداء الاقتصادي... كيف؟

القدرة على استيعاب الصدمات الاقتصادية

مثال: حرب أكتوبر، ثورة يناير، جائحة كورونا

دعم المشاريع الصغيرة وتمكين رواد الأعمال

على سبيل المثال لا الحصر مؤسسة ساويرس، جمعية رجال أعمال اسكندرية

توفير العمل التطوعي وفرص العمل سواء بدوام كامل أو جزئي

بعض التقارير غير الرسمية تقدره ب 5مليون متطوع، كما أن القطاع من أكثر القطاعات التشغيلية جذبا للمرأة

1.7 مليون في مصر

هناك علاقة طردية بين حجم العمل التطوعي وبين حجم الدخل القومي للدول بلغ في الولايات المتحدة حوالي 176 مليار دولار في 2019

دعم المجهودات المحلية التي خارج خطط الدولة

ساهمت الجمعيات بما يقرب من 423 مليون جنيه في 2019 كخدمات طبية وتعلمية واجتماعية

11.2 مليون

القيمة المنصرفة في 2019 من قبل الجمعيات الأهلية المعانة على خدمات المرافق (مثل صرف صحي، شبكة مياه، نظافة قرى...)

المحتويات

- لماذا المجتمع المدني؟!
- **أهداف الدراسة**
- منهجية الدراسة
- تعريف المجتمع المدني عالميا وفي مصر
- التجارب الدولية
- الصورة الكلية للمجتمع المدني المصري
- تحليل تفصيلي لأوجه ضعف الجمعيات الأهلية في مصر
- الأطر المؤسسية والتشريعية والتنفيذية الحاكمة لقطاع الجمعيات الاهلية
- النتائج العامة للدراسة
- محاولة تقديرية للإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الاهلية في مصر
- الإجراءات والتغيرات المطلوبة لدفع المجتمع المدني وتعميق دوره واسهاماته بشكل يتوافق مع الاتجاهات العالمية

أهداف الدراسة

1. فهم طبيعة المجتمع المدني ومحاولة قياس إسهامه الاقتصادي والاجتماعي
2. التعرف على مَواطن الضعف والقوة داخل المجتمع المدني في مصر
3. التعرف على التحديات التي تعوق قيامه بدوره

الاستفادة من التجارب الدولية

تحسين قدراته بهدف القيام بالدور المطلوب والمنوط به تأديته

المحتويات

- لماذا المجتمع المدني؟!
- أهداف الدراسة
- **منهجية الدراسة**
- تعريف المجتمع المدني عالميا وفي مصر
- التجارب الدولية
- الصورة الكلية للمجتمع المدني المصري
- تحليل تفصيلي لأوجه ضعف الجمعيات الأهلية في مصر
- الأطر المؤسسية والتشريعية والتنفيذية الحاكمة لقطاع الجمعيات الاهلية
- النتائج العامة للدراسة
- محاولة تقديرية للإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الاهلية في مصر
- الإجراءات والتغيرات المطلوبة لدفع المجتمع المدني وتعميق دوره واسهاماته بشكل يتوافق مع الاتجاهات العالمية

منهجية الدراسة

- ✓ تعدد الابعاد مقصود للوصول لتحليل متكامل
- ✓ تم الاستفادة من ثلاث تجارب دولية: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا
- ✓ بالرغم من عدم وجود بيانات كافية، بادر المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالعمل على استغلال كافة المصادر المتاحة لبناء صورة متكاملة قدر الإمكان عن تطور أداء الجمعيات الأهلية وطبيعة التغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة الماضية

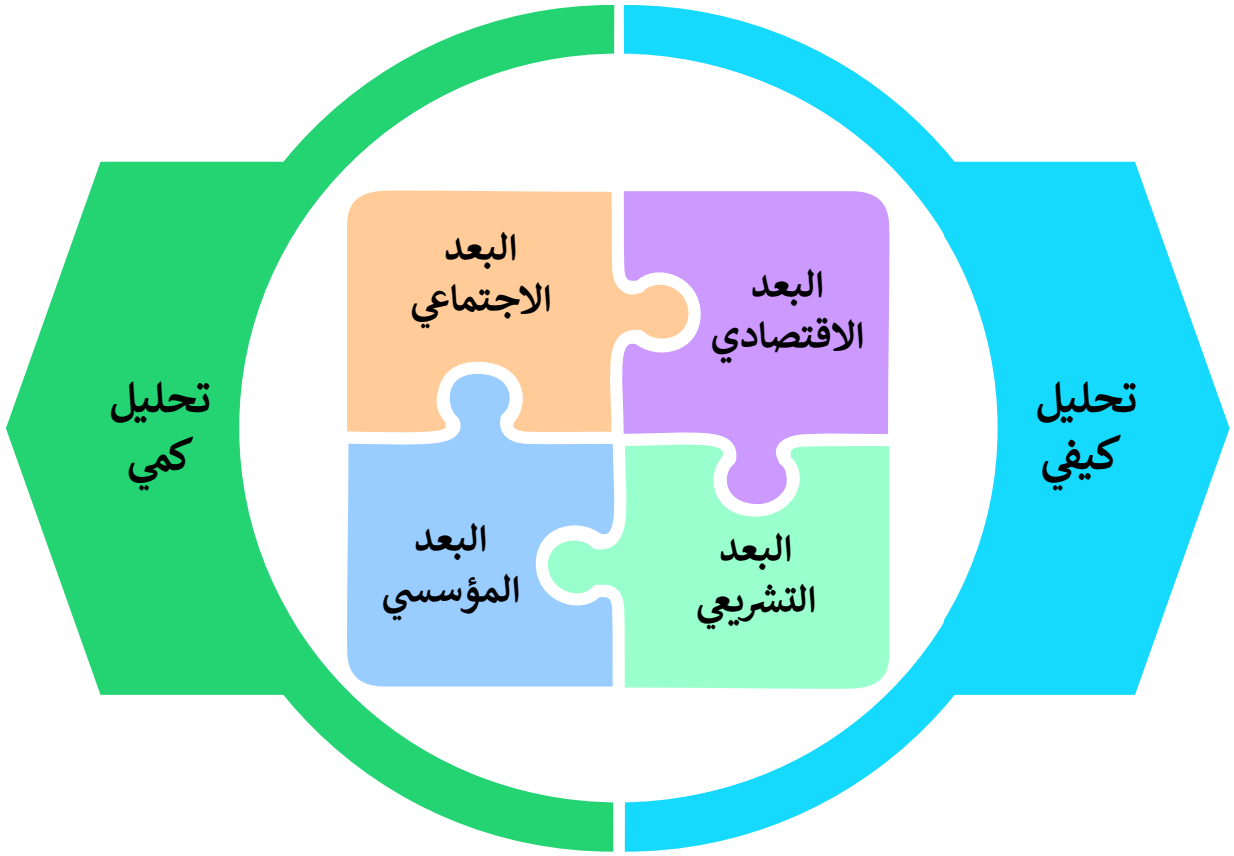

المحتويات

- لماذا المجتمع المدني؟!
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- **تعريف المجتمع المدني عالميا وفي مصر**
- التجارب الدولية
- الصورة الكلية للمجتمع المدني المصري
- تحليل تفصيلي لأوجه ضعف الجمعيات الأهلية في مصر
- الأطر المؤسسية والتشريعية والتنفيذية الحاكمة لقطاع الجمعيات الاهلية
- النتائج العامة للدراسة
- محاولة تقديرية للإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الاهلية في مصر
- الإجراءات والتغيرات المطلوبة لدفع المجتمع المدني وتعميق دوره واسهاماته بشكل يتوافق مع الاتجاهات العالمية

تعريف المجتمع المدني عالميا وفي مصر

بالرغم من تنوع وتعدد التعريفات ومداخلها ما بين التعريفات الموسعة أو المقيدة، أو التعريفات الوظيفية، إلا أن هناك شبه توافق عالمي منذ بداية الألفية حول التعريف الهيكلي الإجرائي أو ما نطلق عليه التعريف بالسمات وهو ما يتبناه المركز في تحليله وهو :

«وهو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، (وبدرجات نسبية) والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية، تسعي الي تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض الفئات المهمشة، وأحيانا تحقيق مصالح أعضائها، وهي في ذلك تلتزم بمعايير الإدارة السليمة للاختلافات والتسامح وقبول الآخر»

أماني قنديل: مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2010

وعلى خلاف ذلك التعريف الشامل للمجتمع المدني الذي سبق الإشارة اليه، فقد أثبتت الممارسة العملية أن **الجمعيات الأهلية تعامل وكأنها المكون الوحيد للمجتمع المدني في مصر**

ومن هذا المنطلق، تركز الدراسة على الجمعيات الأهلية المصرية ودون إغفال لباقي المكونات الأخرى، والذي يُعرفها القانون المصري بأنها:

«كل جماعة ذات تنظيم، تهدف إلى المساهمة في تنمية الفرد والمجتمع وتحقيق متطلباته وتعظيم قدراته على المشاركة في الحياة العامة والتنمية المستدامة دون أن تهدف إلى الربح، ويتم تأسيسها وفقاً لأحكام هذا القانون، وتتألف بحد أدنى من 10 أشخاص طبيعيين أو اعتبارين أو منهما معاً»

تعريف المجتمع المدني عالميا وفي مصر

1 الجمعيات الخيرية

وهي تلك الجمعيات التي تنشط في مجال مساعدة الفقراء والفئات المحتاجة، من خلال تقديم مساعدات مالية أو عينية لهم تتم بشكل دوري أو في بعض المواسم (كشهر رمضان والأعياد وغيرها)

2 الجمعيات الخدمية

هي تلك الجمعيات التي تستهدف تقديم خدمات للسكان أبرزها الصحة والتعليم ومكافحة الأمية، وغالبا ما يختلط تلك النمط مع النمط الرعائي

3 الجمعيات الرعائية

هي تلك الجمعيات التي تتبني أهدافا محددة، للالتزام -في إطار مؤسسي أو تنظيمي- برعاية فئات معينة مثل كبار السن والأيتام والمعاقين

4 الجمعيات التنموية

هي تلك الجمعيات التي تستهدف توفير عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين ودمجهم في عملية التنمية البشرية كتدريب وتأهيل فئات من السكان وتوفير فرص عمل لهم

5 الجمعيات الحقوقية

هي جمعيات لا تقدم خدمات وانما تركز على الدفاع عن مطالب وحقوق كحقوق الأنسان والمرأة وغيرها

- **تستبعد الدراسة في تناولها مجالات حقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية وأي أبعاد سياسية للظاهرة محل البحث**

المحتويات

- لماذا المجتمع المدني؟!
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- تعريف المجتمع المدني عالميا وفي مصر
- **التجارب الدولية**
- الصورة الكلية للمجتمع المدني المصري
- تحليل تفصيلي لأوجه ضعف الجمعيات الأهلية في مصر
- الأطر المؤسسية والتشريعية والتنفيذية الحاكمة لقطاع الجمعيات الاهلية
- النتائج العامة للدراسة
- محاولة تقديرية للإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الاهلية في مصر
- الإجراءات والتغيرات المطلوبة لدفع المجتمع المدني وتعميق دوره واسهاماته بشكل يتوافق مع الاتجاهات العالمية

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في ثلاث تجارب دولية

المؤشر	الاتحاد الأوروبي والنرويج	الولايات المتحدة الأمريكية	كندا
أعداد المنظمات	• 1.5 مليون منظمة في فرنسا • 650000 منظمة في المانيا • 359574 في إيطاليا • 257572 في السويد	1.54 مليون منظمة غير ربحية	170000 منظمة
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)%	• 3.3% في فرنسا • 4.1% في المانيا • 3% سويد	5.6% (1.047.2 تريليون دولار)	يساهم القطاع ب 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي (نسبته تتجاوز قطاع التجزئة وتقترب من نسبة قطاع البترول)
حجم العمالة و نسبة العمالة بالمجتمع المدني من إجمالي العمالة	• ثالث قطاع في حجم العمالة ب 29.3مليون موظف • 13 % من إجمالي العمالة داخل دول الاتحاد الأوروبي والنرويج	ثالث قطاع في حجم العمالة ب 12.3مليون (10.2%) من حجم التوظيف في أمريكا	2 مليون موظف بالقطاع الخيري والغير ربحي في كندا

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في ثلاث تجارب دولية (تابع)

المؤشر	الاتحاد الأوروبي والنرويج	الولايات المتحدة الأمريكية	كندا
الإيرادات	• الرسوم(fees) 54% • الإعانات الحكومية 34% • التبرعات 12%	بلغت حجم التبرعات 427.7 مليار دولار	• 32% من الإيرادات مصدرها مبيعات السلع والخدمات والاستثمارات • 30.8% الإعانات الحكومية • رسوم العضوية 14.1% • التبرعات 17.8% • يستثني من تلك النسبة المستشفيات والجامعات الأهلية حيث تشكل الإيرادات الحكومية 75% من تمويلها
التوزيع النسبي للأنشطة	• التعليم والصحة والتنمية المجتمعية 73% • الثقافة والترفيه والبيئة 25 %	• 55%القطاع الصحي • 16% للتعليم • 12%مساعدات اجتماعية	الصحة 41.5% التعليم 30.1 % الخدمات الاجتماعية 9.9 %
حجم المتطوعين	16 مليون متطوع	حجم المتطوعين 64.4 مليون	13 مليون متطوع

بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى لأداء المجتمع المدني في دول العالم

29.1 مليون

فرصة عمل تقريبا يوفرها المجتمع المدني **في دول الاتحاد الأوروبي دول فقط وهي نسبة تتجاوز 13 % من إجمالي العمالة** داخل دول الاتحاد الأوروبي والنرويج

601.6 مليار دولار

نسبة إنفاق المجتمع المدني في سبع دول فقط(الولايات المتحدة بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، المجر، اليابان، إيطاليا)، وهو ما يعادل نسبة 5% من إجمالي الناتج المحلى لهذه الدول

متوسط نسبة إسهام المجتمع المدني في الدخل القومي للدول، ما بين ال5% إلى 13%

من إنفاق المجتمع المدني في الدول السبع يتركز في 4 مجالات فقط وهي بالترتيب، التعليم والبحث العلمي، الصحة، الخدمات الاجتماعية، الثقافة والفنون والإبداع

نسبة العمالة بالقطاع من إجمالي العمالة غير الزراعية

سبة التمويل الحكومي من مصادر تمويل القطاع غير الربحي وحوالي 10% مصدره التبرعات الخاصة.

ماذا عن التجربة المصرية ؟

متوقع زيادة هذه النسب في السنوات الأخيرة

المحتويات

- لماذا المجتمع المدني؟!
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- تعريف المجتمع المدني عالميا وفي مصر
- التجارب الدولية
- **الصورة الكلية للمجتمع المدني المصري**
- تحليل تفصيلي لأوجه ضعف الجمعيات الأهلية في مصر
- الأطر المؤسسية والتشريعية والتنفيذية الحاكمة لقطاع الجمعيات الاهلية
- النتائج العامة للدراسة
- محاولة تقديرية للإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الاهلية في مصر
- الإجراءات والتغيرات المطلوبة لدفع المجتمع المدني وتعميق دوره واسهاماته بشكل يتوافق مع الاتجاهات العالمية

الصورة الكلية للمجتمع المدني المصري

- كان لمصر السبق في تكوين أولى الجمعيات الأهلية تاريخيا داخل الوطن العربي وذلك عام 1821 والتي عرفت وقتها بالجمعية اليونانية بالإسكندرية، وبعدها توالى تأسيس الجمعيات حتى بلغ عددها ما يقرب **من 58 ألف جمعية عام 2021 تتواجد في كل ربوع مصر وتنشط في العديد من المجالات.**
- **بالرغم من عراقة التجربة المصرية وعمقها، إلا أن المجتمع المدني لا يلعب الدور المنوط به تأديته بشكل فعال ومستدام.**
- لم تتبني الدولة هذا النموذج الاسترشادي حتى الآن (دليل المؤسسات الربحية)، حيث ما زالت تسير على النهج المبسط في حساباته وهو توزيع قطاع المجتمع المدني على القطاع الحكومي أو قطاع الأسر المعيشية أو القطاع الخاص.
- لا يوجد رقم محدد لإسهام قطاع المجتمع المدني في الدخل القومي أو الناتج الإجمالي.

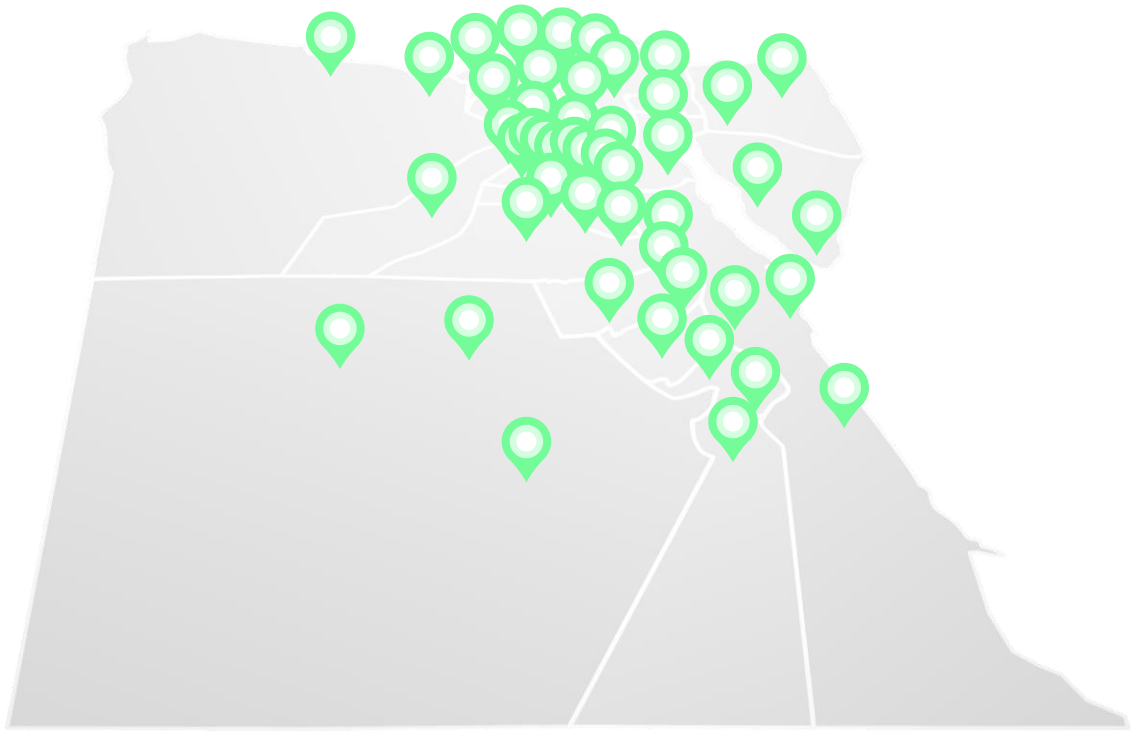

1. خريطة التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية

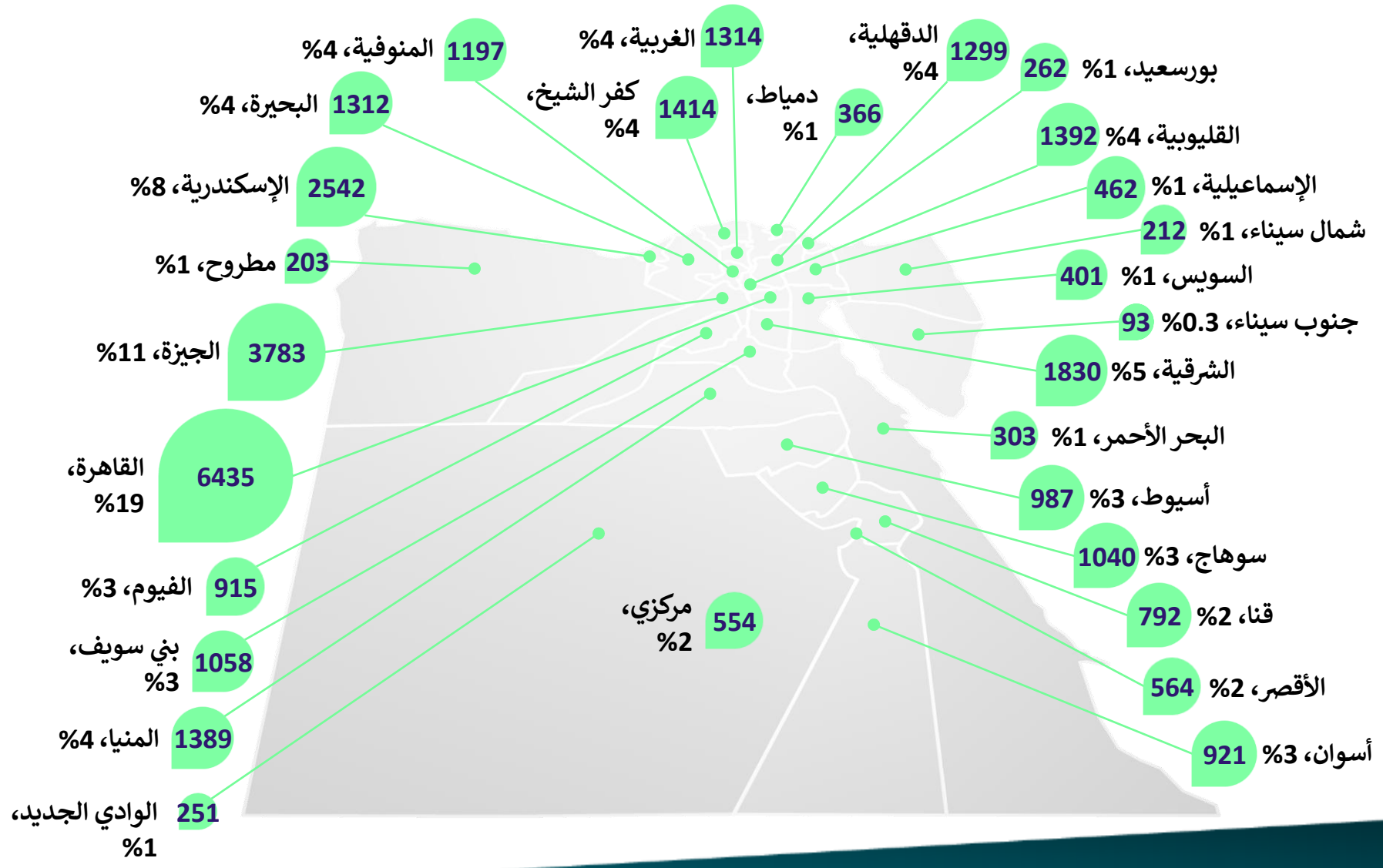

2. توزيع مجالات الجمعيات الأهلية – 36 مجال أو نشاط رئيسي

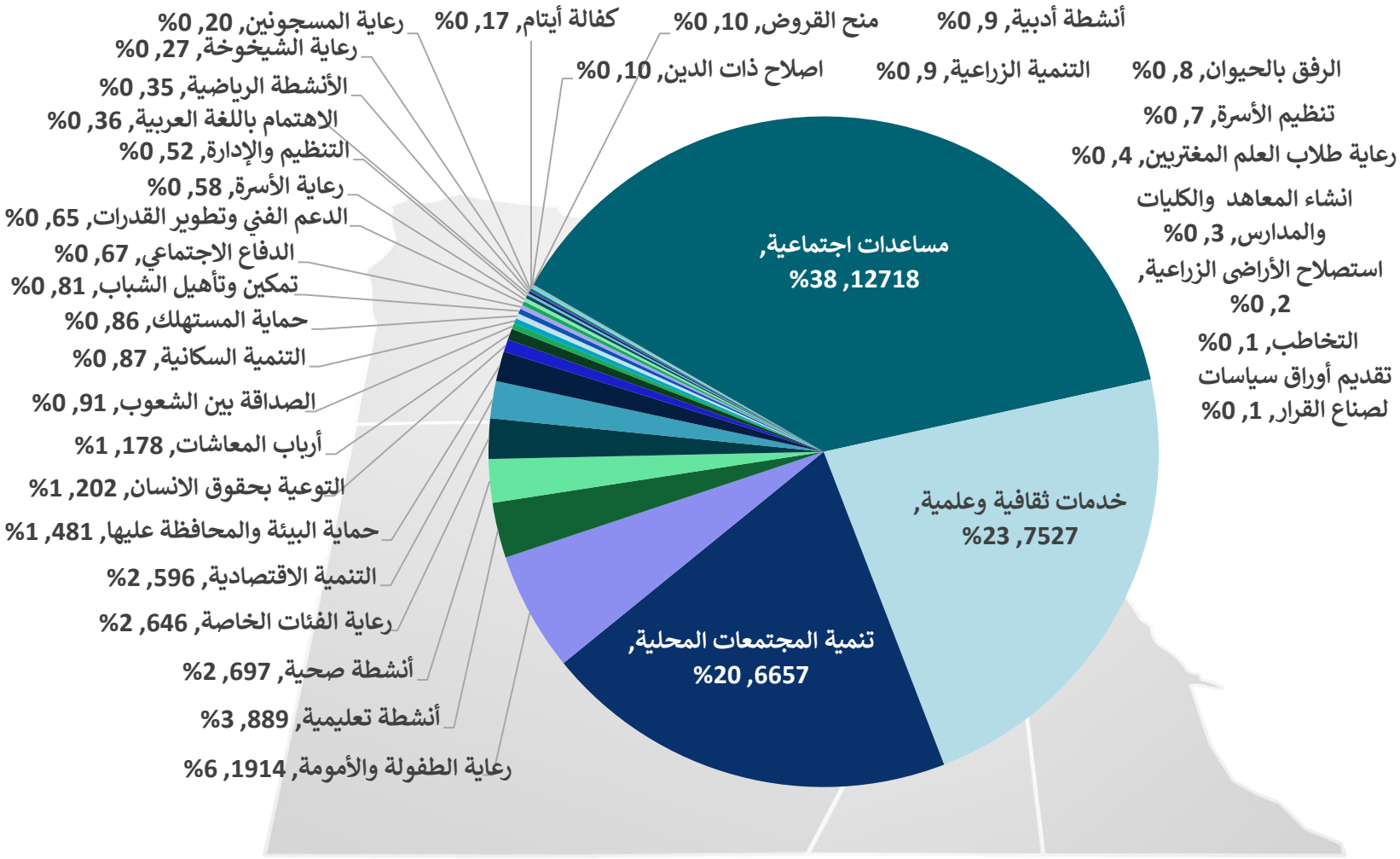

3. العدد الكلي للجمعيات الأهلية في 2021

- يبلغ حجم الجمعيات الأهلية المسجلة بوزارة التضامن في **عام 2021 ما يقرب من 58 ألف جمعية**
- بالرغم من هذا الحجم الكبير لعدد الجمعيات إلا أن العديد منها يكاد يكون ليس له أي تواجد على أرض الواقع أو غير مقنن وهو ما دفع الدولة إلى التفرقة بين الجمعيات الأهلية النشطة والجمعيات الأهلية غير النشطة **(و تقدر الجمعيات النشطة من قبل الحكومة بنصف العدد الكلي)**
- كذلك من ضمن تلك الجمعيات النشطة يوجد عدد من الجمعيات التي تتناولها إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وتسمى **بالجمعيات الأهلية المعانة** والتي تلعب دور هام ومحوري على أرض الواقع حيث يبلغ عددها 3516

المحتويات

- لماذا المجتمع المدني؟!
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- تعريف المجتمع المدني عالميا وفي مصر
- التجارب الدولية
- الصورة الكلية للمجتمع المدني المصري
- **تحليل تفصيلي لأوجه ضعف الجمعيات الأهلية في مصر**
- الأطر المؤسسية والتشريعية والتنفيذية الحاكمة لقطاع الجمعيات الاهلية
- النتائج العامة للدراسة
- محاولة تقديرية للإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الاهلية في مصر
- الإجراءات والتغيرات المطلوبة لدفع المجتمع المدني وتعميق دوره واسهاماته بشكل يتوافق مع الاتجاهات العالمية

تحليل تفصيلي لأوجه ضعف الجمعيات الاهلية في مصر

1. محدودية الجمعيات النشطة وانخفاض شديد في 2017
2. حصر نشاط الجمعيات الأهلية في مجالات محدودة وغيابه عن مجالات بعينها
3. ضعف الرؤية التنموية لأنشطة المجتمع المدني
4. اختلال هيكلي للتوزيع الجغرافي للجمعيات
5. غلبة نصيب المناطق الحضرية عن المناطق الريفية
6. اختلال التوزان بين احتياجات المناطق الفقيرة وبين أنشطة الجمعيات الأهلية
7. تشتت جهود الجمعيات وضعف قدرتها على إحداث التغيير
8. ضعف نسب التمويل وتفاوت مجالاتها وتوزيعها الجغرافي
9. تراجع أعداد العاملين والمتطوعين

1 محدودية الجمعيات النشطة وانخفاض شديد في 2017

- أكثر من 18 ألف جمعية من الجمعيات المسجلة بوزارة التضامن جمعيات غير نشطة (مغلقة، ليس لها نشاط، ليس لها ميزانية، ليس لها مقار)
- لا تتجاوز نسبة الجمعيات النشطة في محافظة الفيوم 36% من اجمالي الجمعيات أي ما يقرب من ثلثي الجمعيات غير نشط
- هناك محافظات يتضاءل فيها حجم الجمعيات غير النشطة كالإسماعيلية وبورسعيد والبحر الأحمر
- كما أن هناك تراجع ملحوظ منذ عام 2012 في نسب نمو الجمعيات، حتى وصلت النسبة الي -2% في عام 2017 بسبب لجوء العديد من الجمعيات إلى الإغلاق.
- هناك تراجع شديد في تسجيل الجمعيات الجديدة في هذه السنة حتى بلغت 25 جمعية

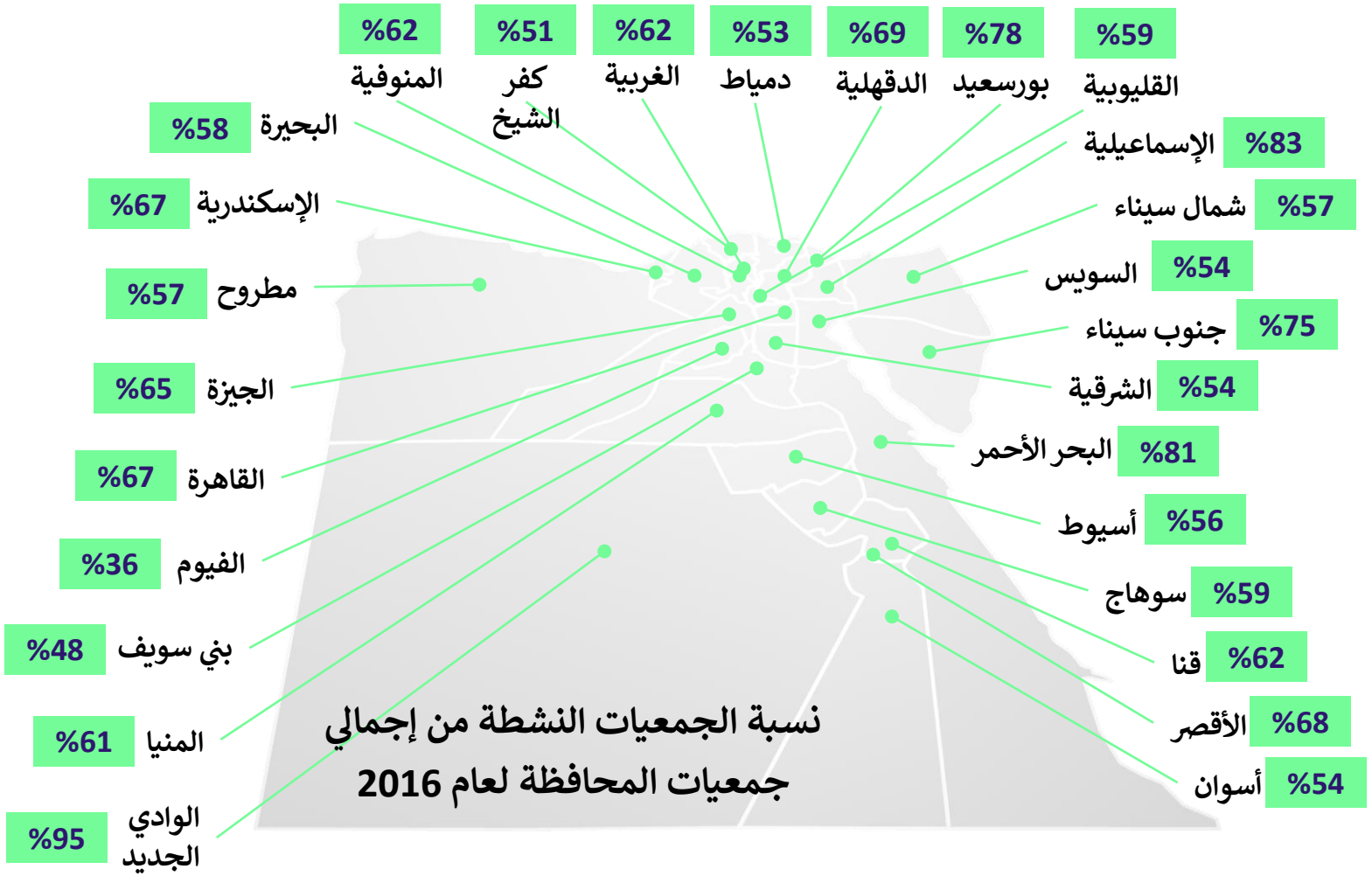

1 محدودية الجمعيات النشطة وانخفاض شديد في 2017 (تابع)

- هناك تراجع ملحوظ منذ عام 2012 في نسب نمو الجمعيات، حتى وصلت النسبة الي -2% في عام 2017 بسبب لجوء العديد من الجمعيات إلى الإغلاق.

تطور عدد الجمعيات الأهلية في مصر منذ 2014

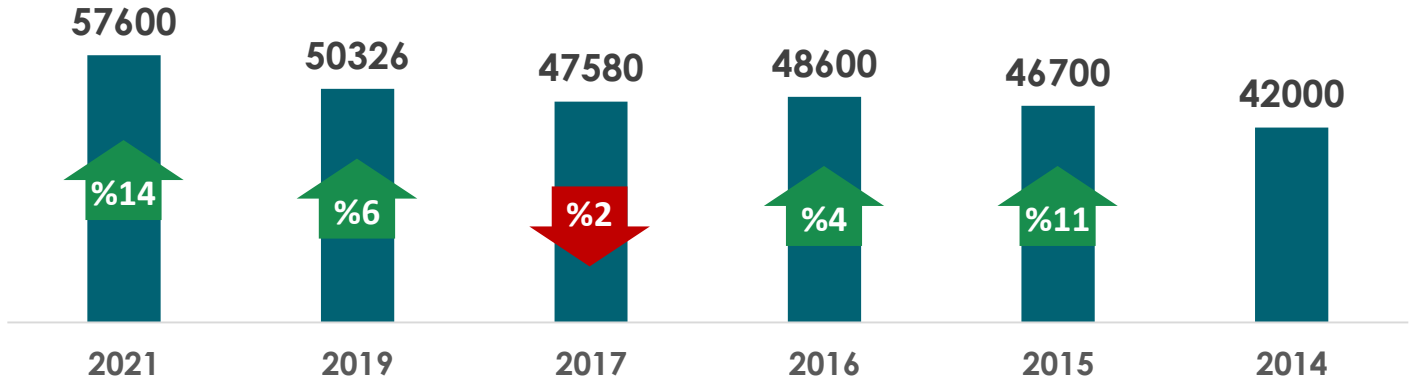

- هناك تراجع شديد في تسجيل الجمعيات الجديدة في هذه السنة حتى بلغت 25 جمعية

إجمالي عدد الجمعيات الجديدة المسجلة سنويا

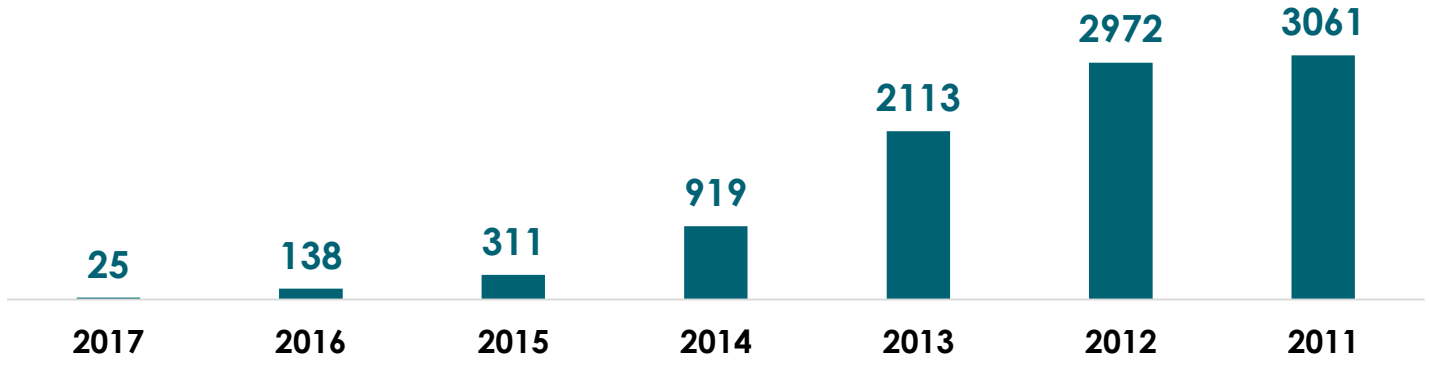

2 حصر نشاط المجتمع المدني في مجالات محدودة وغيابه عن مجالات بعينها

- تبرز خريطة توزيع مجالات نشاط الجمعيات الاهلية المصرية تنوع وتداخل شديد بين المجالات والتي تصل الي ما يقرب من 36 مجال أو نشاط رئيسي لتلك الجمعيات
- 81% من الجمعيات الاهلية نشاطها الرئيسي في 3 مجالات فقط هم المساعدات الاجتماعية، والخدمات الثقافية والتعليمية، وتنمية المجتمعات المحلية
- هناك العديد من المجالات يكاد ينعدم فيها نشاط الجمعيات الاهلية كاستصلاح الأراضي الزراعية، والتنمية الزراعية، وتقديم أوراق سياسات لصنع القرار على سبيل المثال

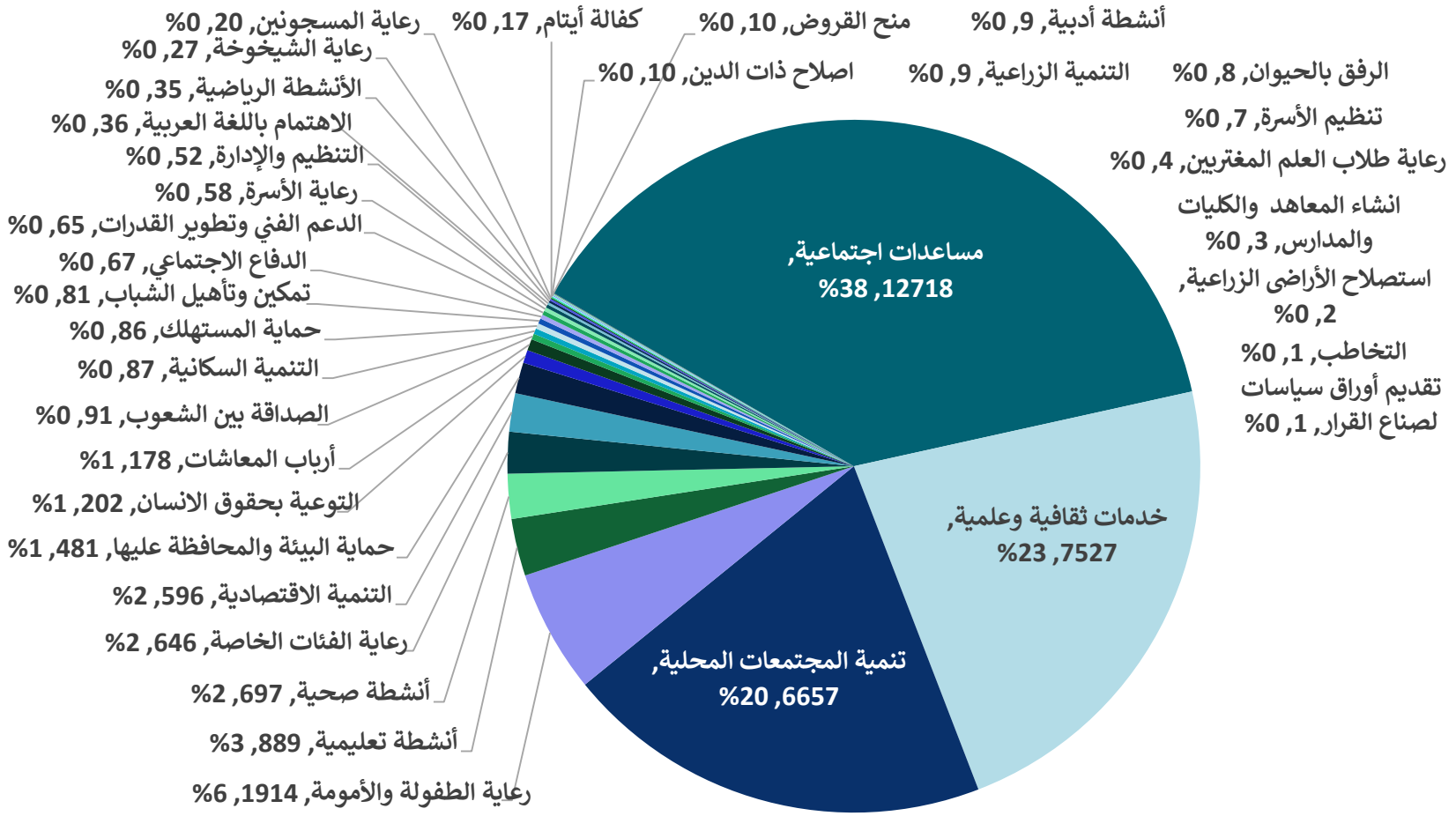

3 ضعف الرؤية التنموية لأنشطة المجتمع المدني

- **النمط الخيري والخدمي** ما زالا هما النمط الغالب على طبيعة أنشطة الجمعيات الأهلية حيث ما يقرب من 86% من الجمعيات الأهلية المصرية تنشط في تلك المجالات كما هو موضع بالشكل (خاصة في مجالي الصحة والتعليم)
- **الجمعيات التي يمكن اعتبارها تنموية** تعتبر محدودة داخل القطاع الأهلي المصري (وان كان هناك تزايد نسبي لها خلال السنوات العقد الماضي)
- هناك **تراجع واضح في خدمات التأهيل المهني** التي تقدمها الجمعيات المعانة خلال الخمس سنوات السابقة (كصناعة السجاد والكلية والحياكة والنجارة والسمكرة وغيرها)

النسبة المئوية لنشاطات الجمعيات الأهلية في مصر

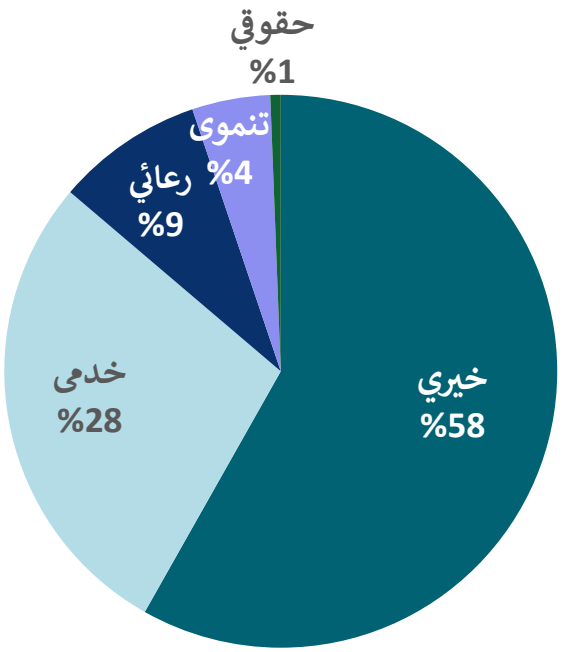

أعداد المستفدين من خدمات التأهيل المهني

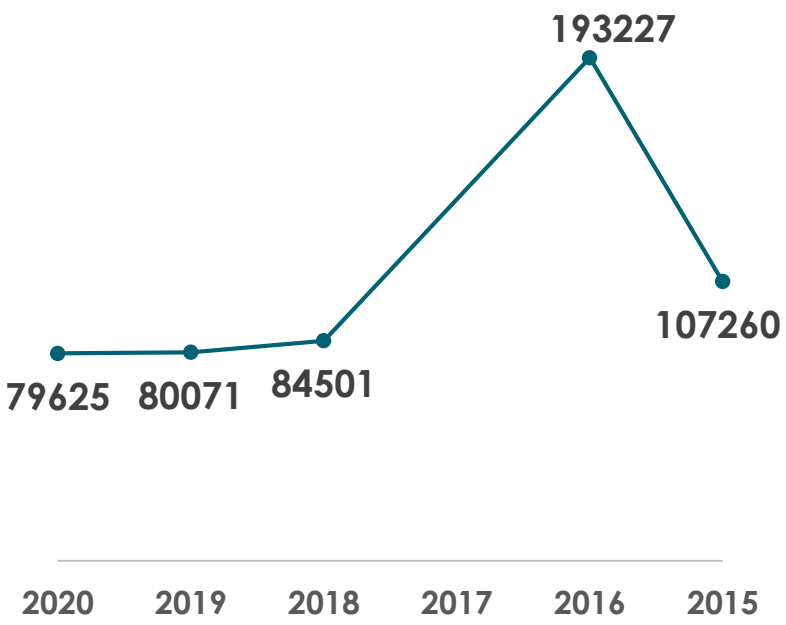

4 اختلال هيكلي للتوزيع الجغرافي للجمعيات

- تستحوذ **القاهرة والجيزة والإسكندرية والشرقية** على النسبة الأكبر من حجم الجمعيات داخل مصر.
- أقل نصيب للجمعيات في مصر يقع في محافظات **جنوب وشمال سيناء ومطروح والوادي الجديد.**
- لا يتعدى نصيب المحافظات الحدودية أكثر من **3% فقط** من إجمالي عدد الجمعيات في مصر بالرغم من كونها **تفتقد للعديد من الخدمات الأساسية**

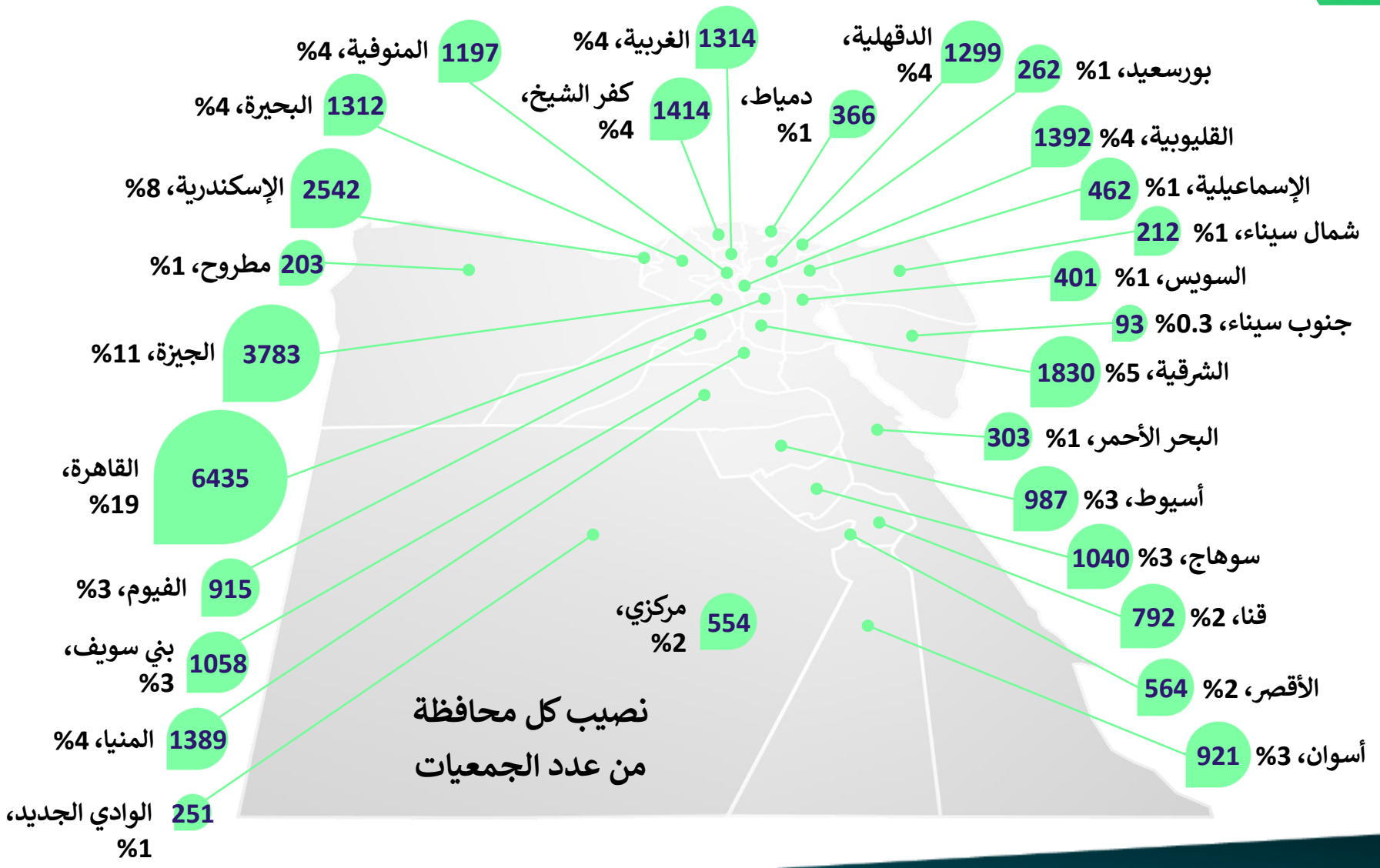

5 غلبة نصيب المناطق الحضرية عن المناطق الريفية

- **ارتفاع نسبة الجمعيات في معظم المحافظات التي يغلب عليها الطابع الحضري** كالقاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد، بينما **تنخفض تلك النسبة في المحافظات الريفية** كسوهاج وقنا وأسيوط وغيرها.
- كما أن **هناك تفاوت وعدم توازن أيضا داخل محافظات الريف نفسها**، فمحافظات الوجه القبلي أقل حظا من محافظات الوجه البحري

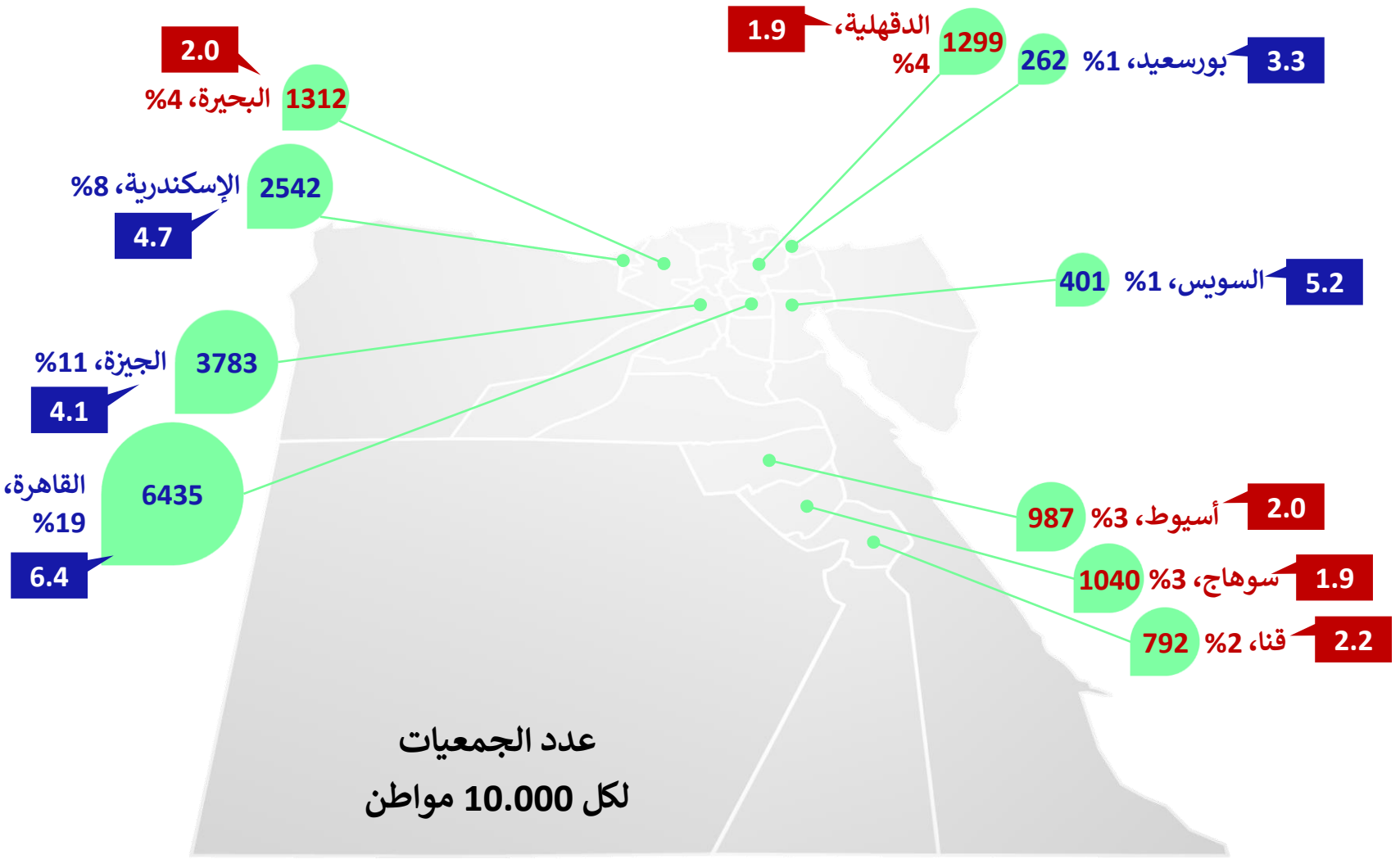

5 غلبة نصيب المناطق الحضرية عن المناطق الريفية (تابع)

اللافت للنظر هنا أن بالرغم من أن الجمعيات الأهلية يفترض فيها أنها تسعى الي سد الثغرات في أداء السياسات العامة وقدرتها على سد احتياجات المواطنين، **الا أن ملامح توزيعها ونشاطها يتوافق مع السياسات العامة الحكومية، ويمكننا تفسير تلك الظاهرة من خلال النقاط التالية: -**

1. ارتفاع نسبة المتعلمين والنخب في المدن عن نظيرتها في الريف، وبالتالي إدراكها للقيمة المضافة المقدمة من العمل التطوعي
2. المركزية الشديدة في إدارة الدولة تدفع النشطاء والنخب الي نحو العمل قرب الدائرة المركزية لإدارة الدولة

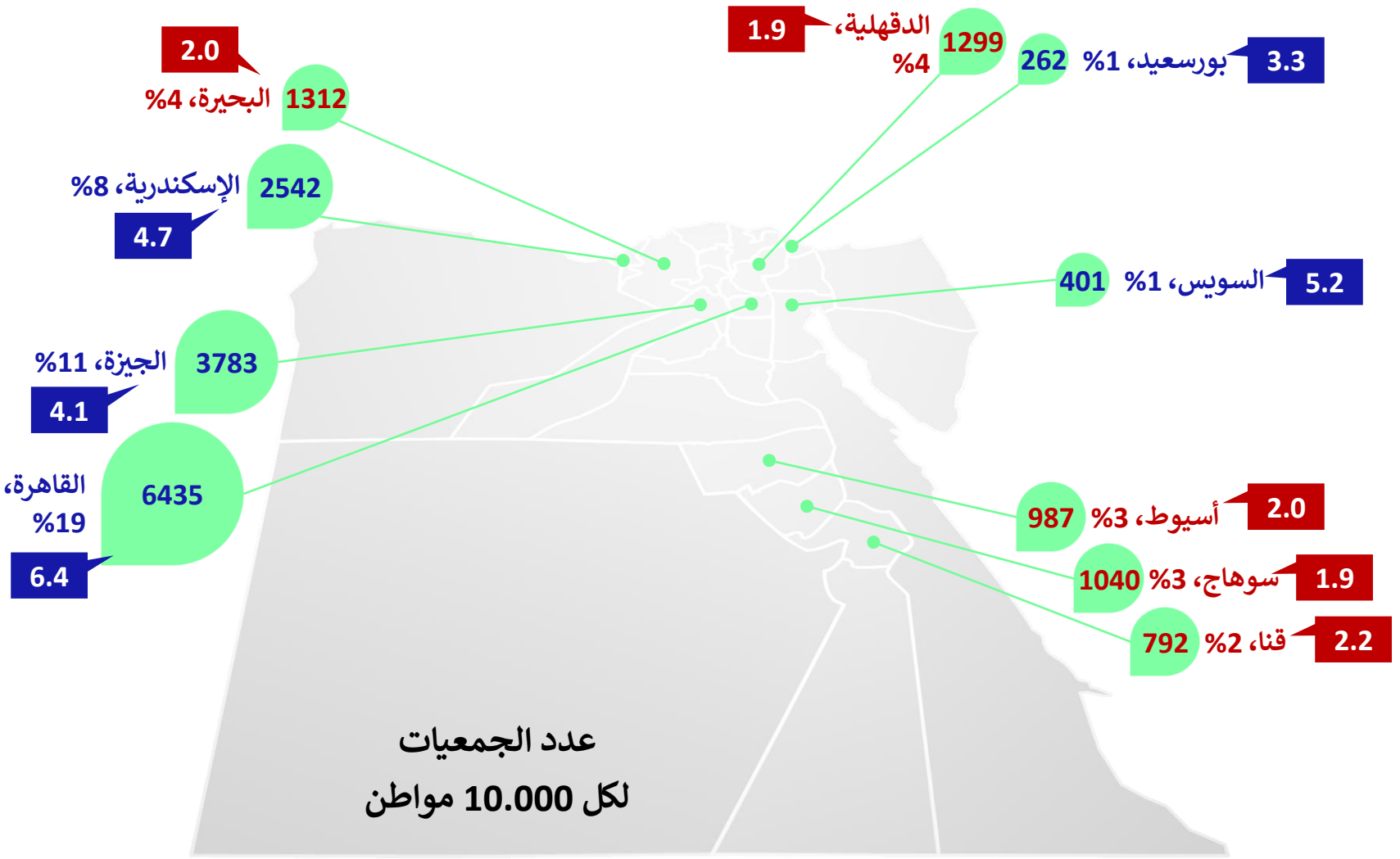

5 غلبة نصيب المناطق الحضرية عن المناطق الريفية (تابع)

3. كذلك الأمر بالنسبة للجمعيات الاهلية المعانة فبالرغم **من النمو الواضح في أعدادها في 2020 مقارنة بـ 2019** والذي وصل الي 9% إلا أن **النسبة الأكبر من ذلك النمو استحوذت عليه المدن والمحافظات التي يغلب عليها الطابع الحضري** كالقاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد، **بينما كانت نسب النمو ضعيفة جدا في المحافظات الريفية، بل وصل الأمر الي تراجع وتحقيق نسب نمو سالبة** في بعض المحافظات الريفية مثل كفر الشيخ والغربية و بني سويف والأقصر وأسوان

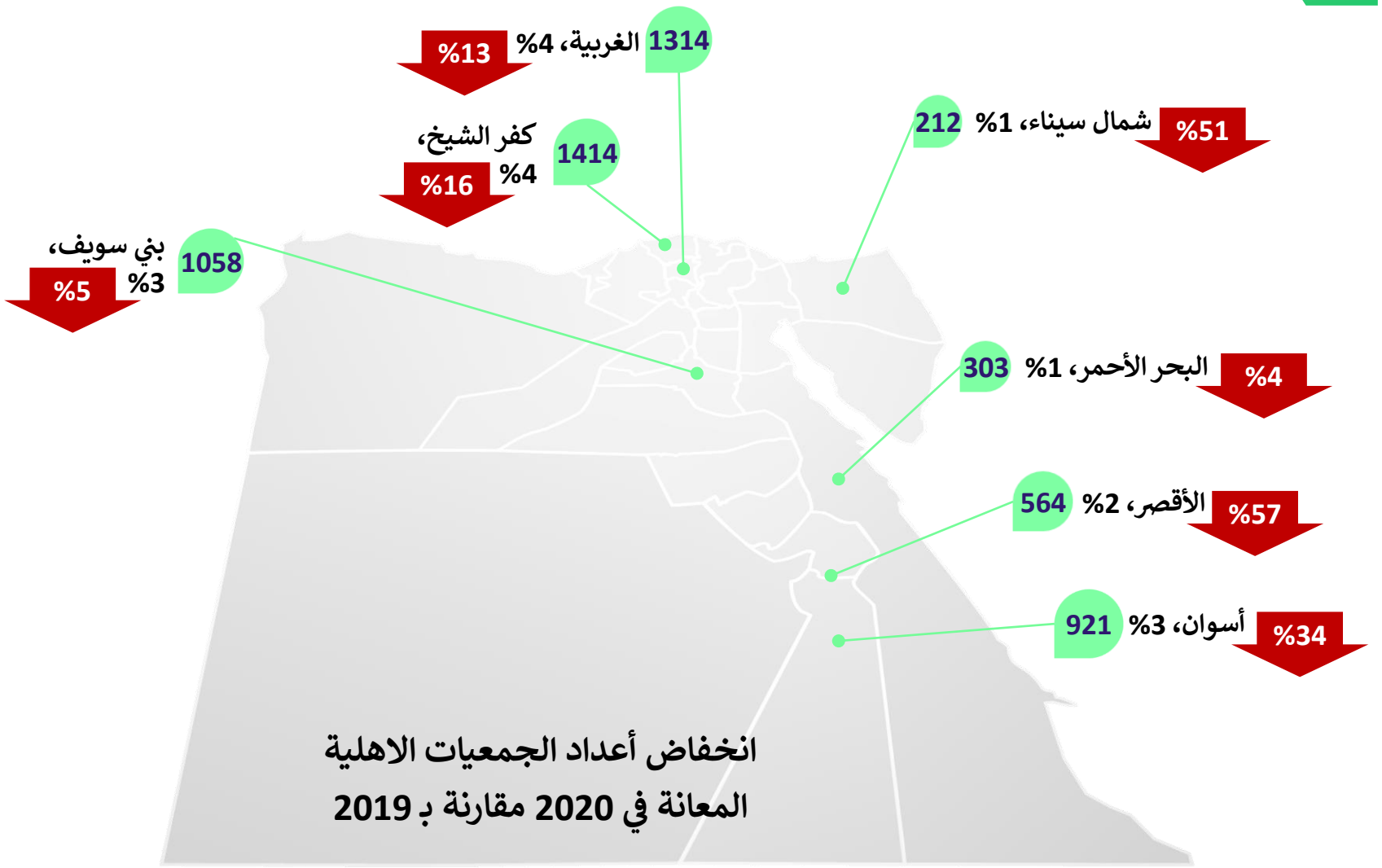

6 اختلال التوزان بين احتياجات المناطق الفقيرة وبين أنشطة الجمعيات الأهلية

تكمن أهمية دراسة العلاقة بين الفقر والجمعيات من **الفرضية التي تؤكد أن هناك علاقة بين احتياج المجتمع من جانب (خاصة في المجتمعات المحلية وكل منها لها خصوصية)، وبين عدد الجمعيات وأنشطتها من جانب آخر**

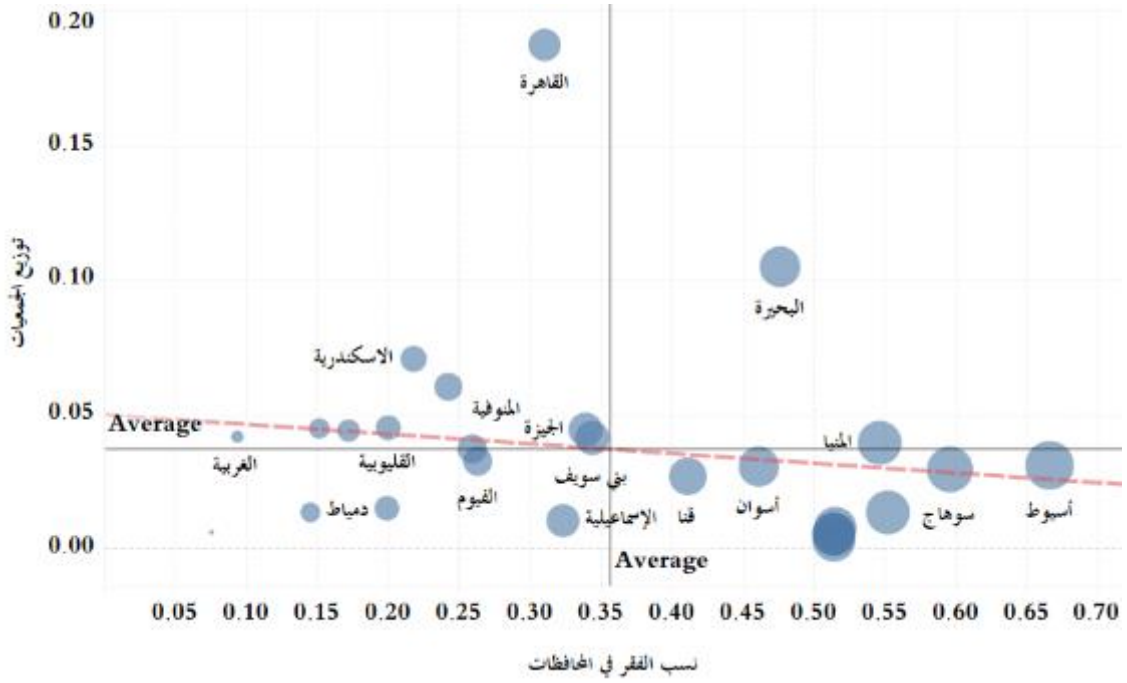

1. بالرغم من كون محافظات كالغربية ودمياط وبورسعيد **هي الأقل فقرا، إلا أن نسبة عدد الجمعيات بها تتماثل مع نسب المحافظات الأكثر فقرا كأسيوط وسوهاج والأقصر**
2. **أظهر نموذج الانحدار الخطي (Linear Regression) علاقة سلبية بين نسب الجمعيات ونسب الفقر، فكلما زادت نسبة الفقر، قلت الجمعيات**
3. **تعد محافظة البحيرة هي أفضل المحافظات** من حيث طبيعة العلاقة بين الفقر والجمعيات
4. في عام 2016، لم يتم تسجيل أي جمعية جديدة في أي من أسوان، أسيوط، الاقصر، الفيوم، المنيا، بني سويف، أو سوهاج - وهي أكثر المحافظات فقراً، وهي نفسها التي تزايد فيها عدد الجمعيات الجديدة في الأعوام التالية للثورة
5. يجب الإشارة هنا الي أن غياب أو انخفاض عدد الجمعيات في المناطق الريفية والمهمشة، يحل محله أطر تقليدية وغير هيكلية وغير رسمية لسد تلك الثغرات
6. أمثلة: **بنك الطعام والهيئة القبطية الانجيلية**

7 تشتت جهود الجمعيات وضعف قدرتها على إحداث التغيير

- نلاحظ أن معظم الجمعيات الأهلية في مصر تنشط في مجالات وأنشطة مختلفة ولا تكتفي بنشاط واحد، بينما عدد قليل منها ينشط في مجال واحد متخصص، وهو ما يسبب تشتيت لجهود تلك الجمعيات خاصة لأن النسبة الأكبر منها هي جمعيات صغيرة ومتوسطة القدرات
- لا يوجد تعريف رسمي لمعظم مجالات الاهتمام والأنشطة سواء من جانب التشريعات الحاكمة أو من قبل الجهات الحكومية المعنية
- **نلاحظ كمثال ارتفاع نسبة المستفيدين** من الخدمات والمساعدات التي تقدمها تلك الجمعيات فقد بلغ حجم المستفيدين لتلك الخدمات حوالي 4.4 مليون مواطن في 2020، **حيث ارتفعت عدد المستفيدين بحوالي 46% مقارنة بعام 2019**، خاصة في **المجالات الاجتماعية والخدمات الطبية**
- نلاحظ انه بالرغم من الزيادة في أعداد المستفيدين في 2020 خاصة في مجال الخدمات الطبية، **الا ان هناك نقص في قيمة المصروفات عليها من قبل تلك الجمعيات، نظرا للمعاناة التي تعرض لها العديد منهم**

نسب المستفيدين من الخدمات المقدمة من الجمعيات المعانة في عام 2020

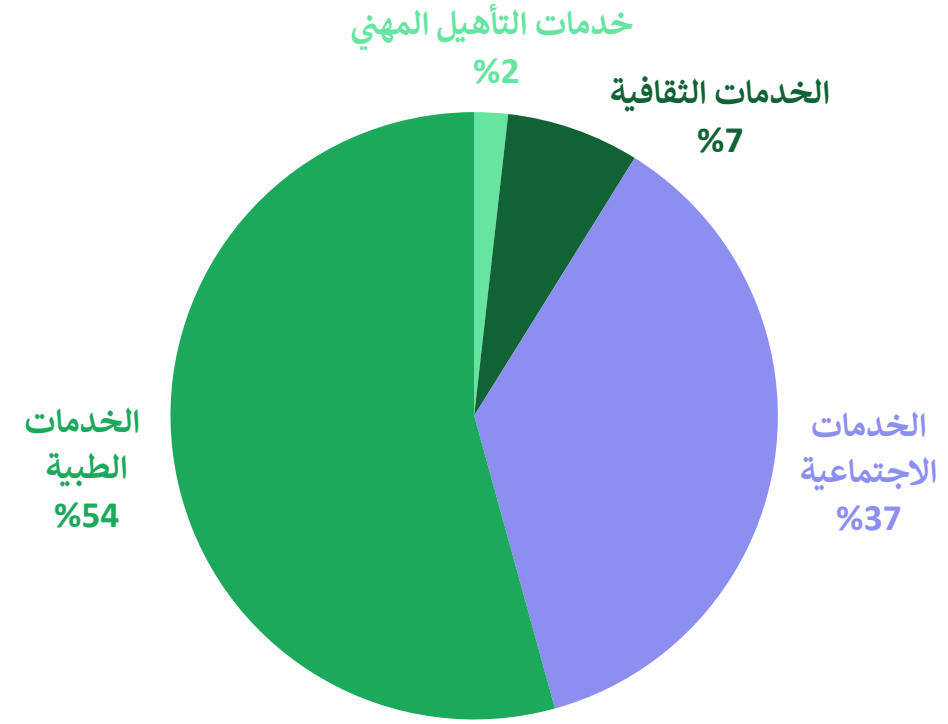

8 ضعف نسب التمويل وتفاوت مجالاتها وتوزيعها الجغرافي

- هناك تفاوتا بين الجمعيات فيما يتعلق بمصادر التمويل، فالجمعيات الخيرية أو صغيرة ومتوسط الحجم على سبيل المثال تعتمد بشكل كبير على تبرعات المواطنين خاصة في الريف والقرى، بينما الجمعيات الكبرى تتنوع مصادرها ما بين المصادر المحلية والأجنبية
- بالرغم من كون الإعانات الحكومية تشكل النسبة الأكبر لمعظم الايرادات في معظم الدول وكذلك مصر، الا أننا نلاحظ ان العديد من الجمعيات في مصر لا تصل اليها أي اعانات حكومية وتعتمد بشكل كبير على المواطنين وتبرعاتهم

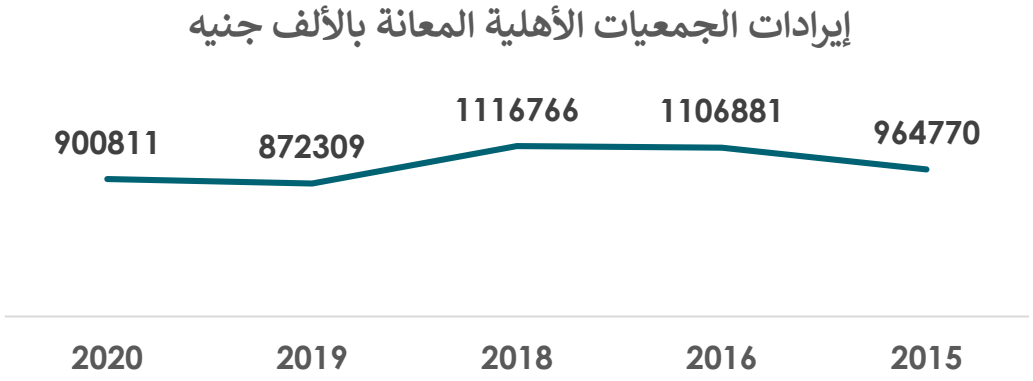

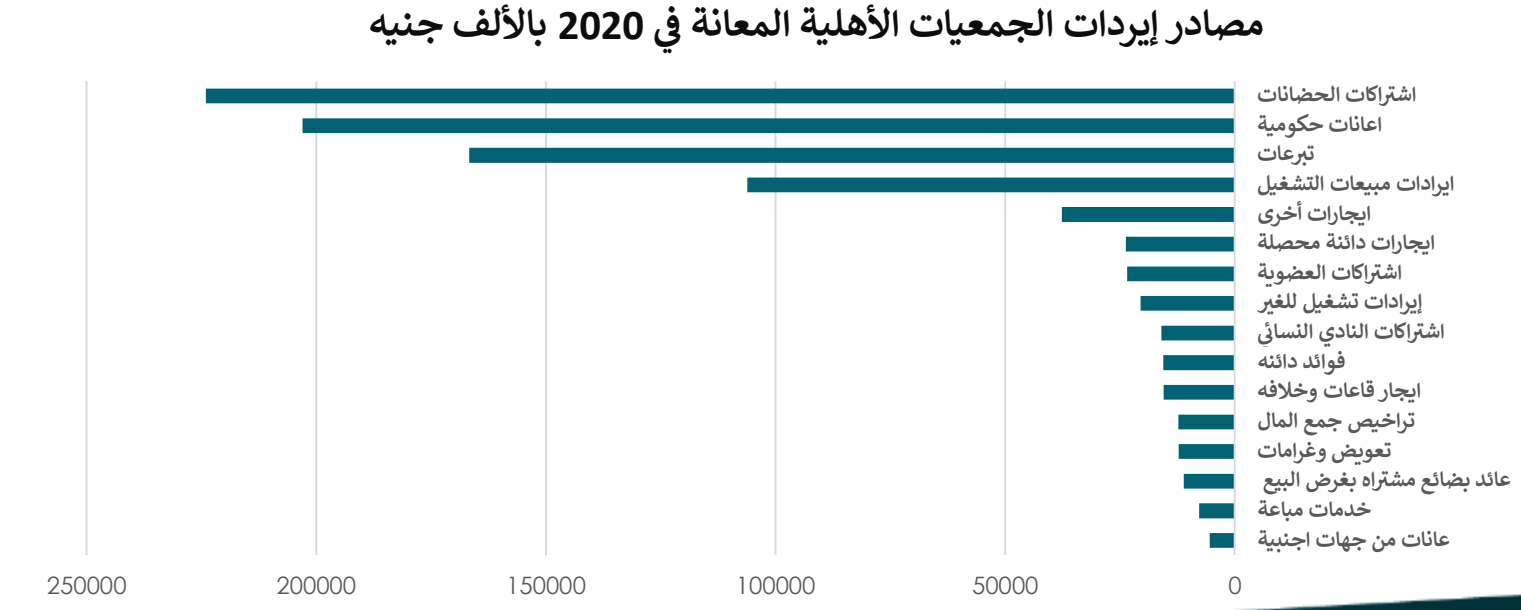

- ونلاحظ ارتفاع قيمة الإيرادات الخاصة بالجمعيات الأهلية المعانة خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق حيث بلغت ما يقرب من حوالي 900 مليون جنيه محققة نسبة نمو تقدر بـ 3%
- تشكل اشتراكات الحضانات والاعانات الحكومية والتبرعات النسبة الأكبر من حجم إيرادات الجمعيات

8 ضعف نسب التمويل وتفاوت مجالاتها وتوزيعها الجغرافي (تابع)

- **وبالرغم من تحقيق نمو خلال عام 2020، الا أن هناك تراجعا بشكل عام خلال الخمس سنوات السابقة** حيث حقق معدل النمو السنوي المركب في 2020 مقارنة ب 2015 -2%
- كذلك بالرغم من تلك الزيادة الا أنها **انحصرت في محافظات بعينها ككفر الشيخ والقاهرة وبني سويف، بينما كان هناك تراجعا واضحا في إيراد العديد من المحافظات** كالإسكندرية والغربية والفيوم

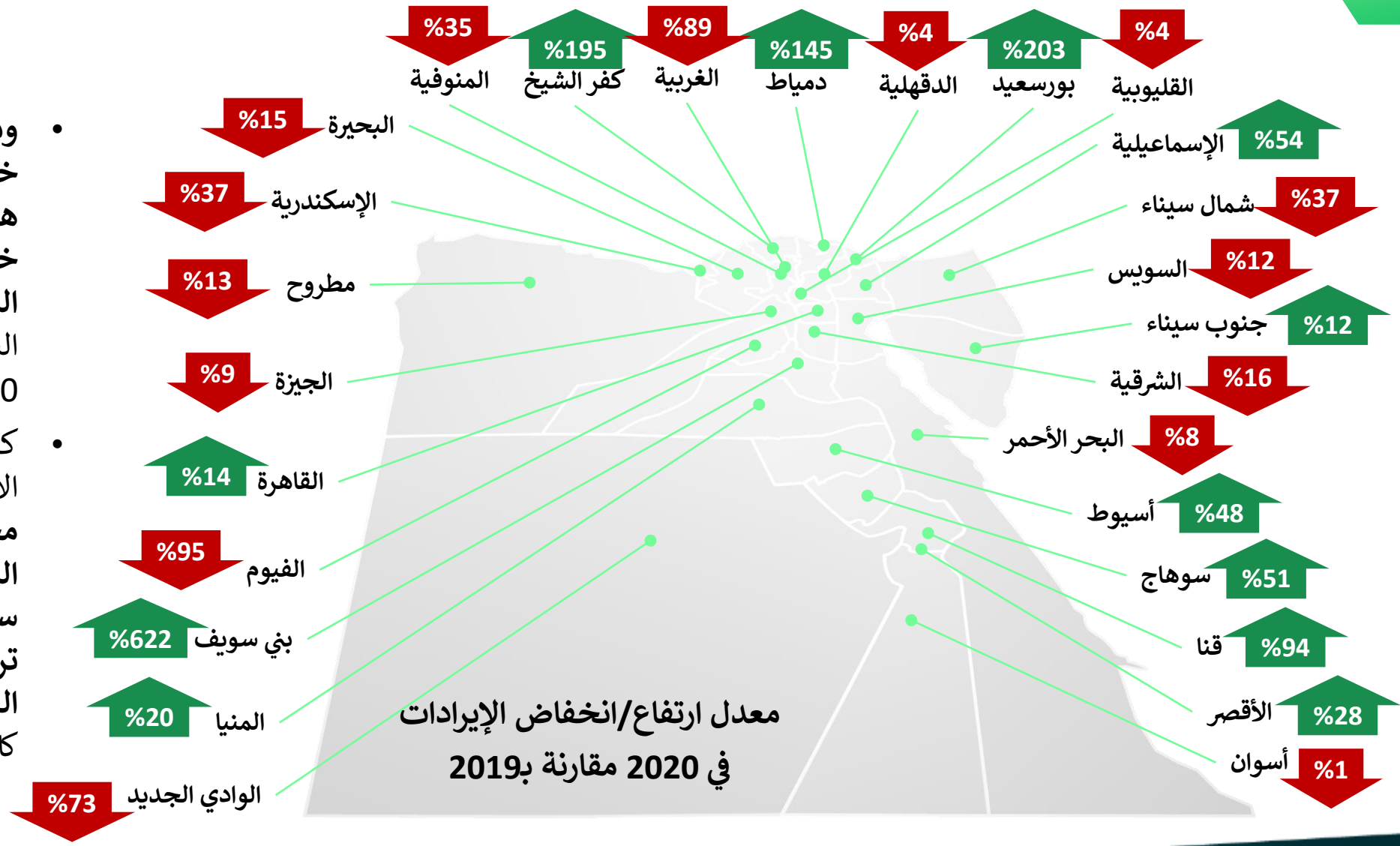

8 ضعف نسب التمويل وتفاوت مجالاتها وتوزيعها الجغرافي (تابع)

- **هناك تطور ملحوظ في حجم الإعانات الحكومية المقدمة للجمعيات خاصة خلال جائحة كورونا**، حيث حققت معدل نمو في 2020 يقدر ب 27% مقارنة بعام 2019
- **بالرغم من ذلك النمو إلا أن هناك العديد من المحافظات انخفض فيها حجم الإعانات الحكومية كالإسكندرية والشرقية وقنا وسوهاج** كما هو موضح بالجدول، بالرغم من الآثار السلبية التي سببتها العديد منها خلال الجائحة
- انعدمت تماما الإعانات الحكومية للجمعيات الأهلية في الفيوم!

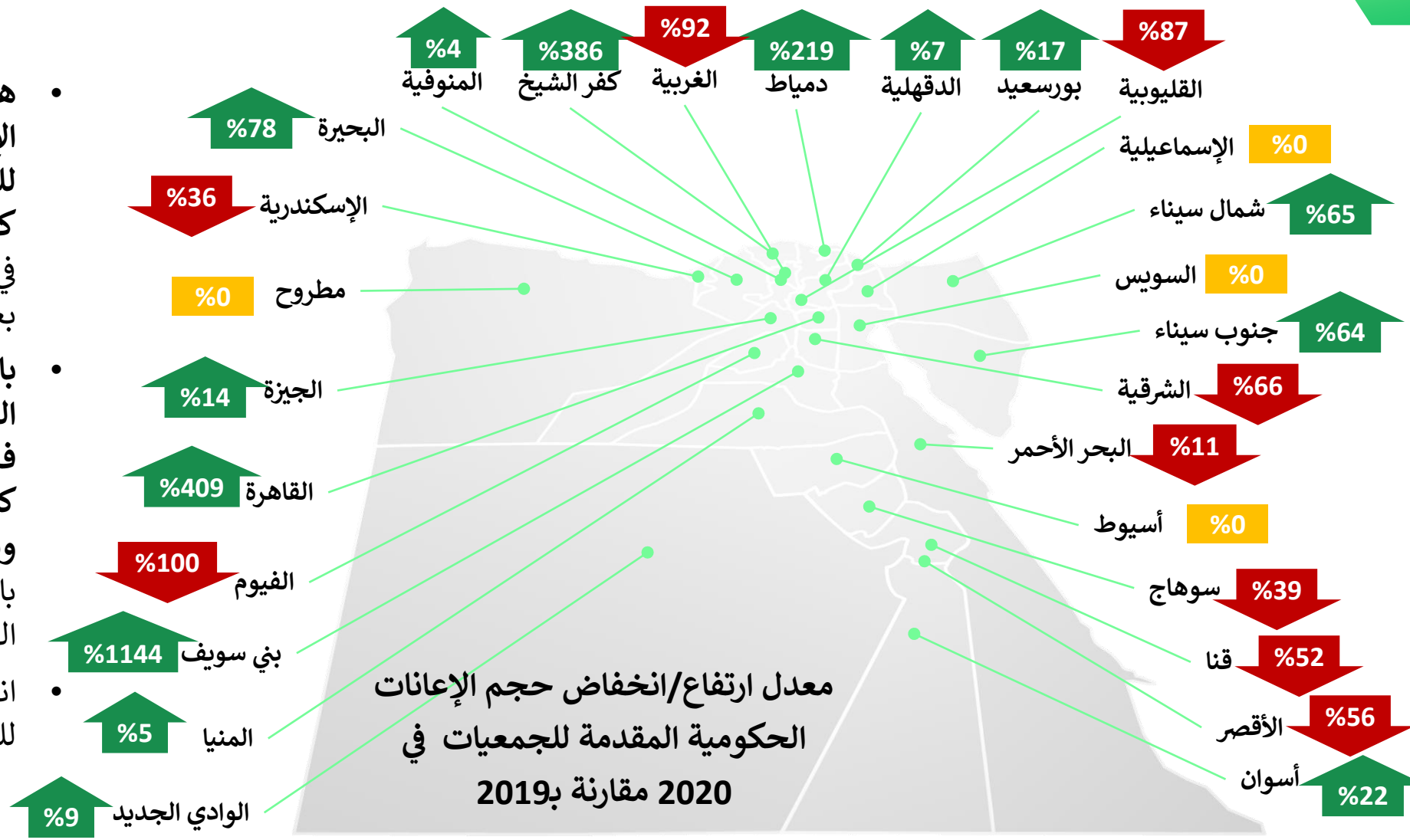

8 ضعف نسب التمويل وتفاوت مجالاتها وتوزيعها الجغرافي (تابع)

- أما بالنسبة للتبرعات فبالرغم من تطورها منذ 2015 نلاحظ انخفاضها منذ 2018 بشكل كبير خاصة في عام 2020 حيث انخفضت بمقدار 28% مقارنة بعام 2019، وهو ما يشير إلى تأثير الأزمات الاقتصادية وكذلك جائحة كورونا على الطبقة المتوسطة المشَكلة للنسبة الأكبر من المتبرعين

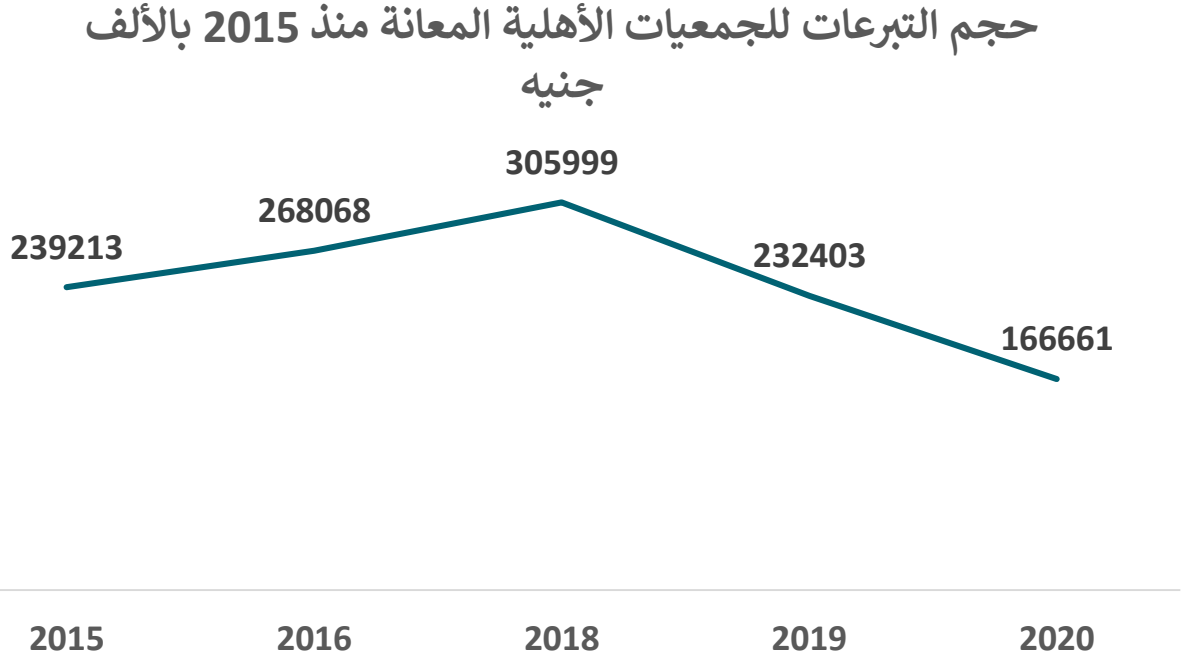

٩ تراجع أعداد العاملين والمتطوعين

- بالنسبة للجمعيات المعانة فهناك تراجع حجم العاملين بأجر وبدون أجر في عام 2020 بنسبة 14% مقارنة بعام 2019 حيث بلغ ما يقرب من 76 ألف عامل، وفي حالة مقارنته بعام 2016 فان نسبة الانخفاض تزداد لتصل الي 35%
- كذلك الحال بالنسبة للمتطوعين، فقد تراجعت نسبة كلا من العمال بدون أجر في تلك الجمعيات في عام 2020 بنسبة 9% بالرغم من كون المجتمع كان في حاجة ماسة الي زيادة تلك النسبة.
- كذلك تراجعت نسبة العمالة المؤقتة والموسمية في 2020 بنسبة تصل الي -40%

هل أوجه ومظاهر ضعف الجمعيات الاهلية في مصر سبب أم نتيجة؟!

المحتويات

- لماذا المجتمع المدني؟!
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- تعريف المجتمع المدني عالميا وفي مصر
- التجارب الدولية
- الصورة الكلية للمجتمع المدني المصري
- تحليل تفصيلي لأوجه ضعف الجمعيات الأهلية في مصر
- **الأطر المؤسسية والتشريعية والتنفيذية الحاكمة لقطاع الجمعيات الاهلية**
- النتائج العامة للدراسة
- محاولة تقديرية للإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الاهلية في مصر
- الإجراءات والتغيرات المطلوبة لدفع المجتمع المدني وتعميق دوره واسهاماته بشكل يتوافق مع الاتجاهات العالمية

تحليل للإطار المؤسسي والتشريعي والتنفيذي الذي تعمل في إطاره الجمعيات الأهلية و الذي يساهم في ضعف الاداء

1. أسباب مؤسسية

- غياب الرؤية السياسية وضعف دور المحليات، واللامركزية الإدارية
- عدم توفر قاعدة بيانات محدثة ومتاحة للجميع
- ضعف الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة

2. أسباب تشريعية

- خلل في بعض الجوانب التشريعية الحاكمة

3. أسباب ثقافية ومفاهيم

- ضعف ثقافة التطوع والعمل الخدمي بين فئات الشباب
- مجموعة من التحديات الدينية والاقتصادية والسياسية

4. أسباب تنفيذية

- جمعيات مرتبطة ارتباط لصيق بالدولة

1. أسباب مؤسسية

تراجع الانفاق الاجتماعي في الموازنة وضعف دور المحليات، والمركزية الشديدة

- بشكل عام هناك تراجع خلال العشر سنوات الماضية في الانفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية كما هو موضح بالشكل
- كذلك بمقارنة تلك المخصصات بدول أخرة نلاحظ انخفاضها بشكل ملحوظ في مصر
- في موازنة 2021/2022 ومقارنتها بالعام السابق لم ترصد الحكومة أي زيادة في معاش تكافل وكرامة (19 مليار جنيه)، كذلك خفضت الحكومة دعم التأمين الصحي على الأطفال من 214 الي 210 مليون جنيه ، والتأمين الصحي لغير القادرين من 865 مليون الي 161 مليون جنيه

ملحوظة: هناك تطور ملحوظ في أداء وزارة التضامن الاجتماعي خلال السنوات الماضية خاصة في التحول الرقمي الخاص ببيانات الجمعيات ومواردها، والتي منها على سبيل المثال الموقع الالكتروني الخاص بالقيد الجديد للجمعيات وتوفيق أوضاعها.

تراجع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

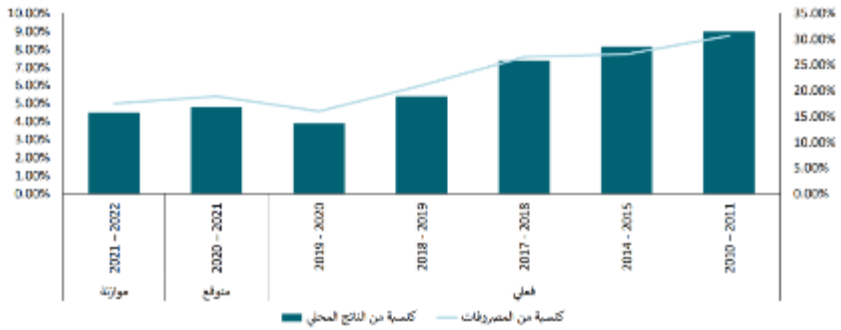

المصدر: حسابات المركز بناء على بيانات وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، سنوات متفرقة.

ضعف الإنفاق على الدعم والمنح مقارنة بالدول الأخرى

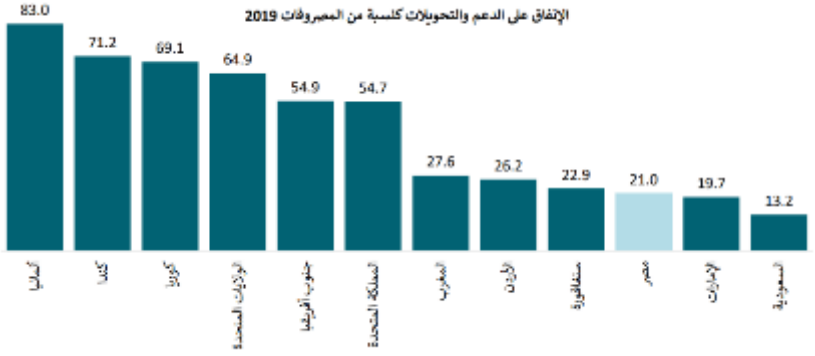

المصدر: حسابات المركز بناء على بيانات التنمية الدولية، البنك الدولي، 2021.

1. أسباب مؤسسية

تراجع الانفاق الاجتماعي في الموازنة وضعف دور المحليات، والمركزية الشديدة

- تجميع الإيرادات وتخصيصها بشكل مركزي من قبل وزارة المالية
- ضعف الموارد المالية المخصصة لدواوين عموم المحافظات وعدم عدالة توزيعها فمثلا تستحوذ دواوين القاهرة والإسكندرية والبحيرة وسوهاج وقنا والمنيا(خمس محافظات فقط) على 40.6% من جملة الاعتمادات المقدر تخصيصيها لدواوين المحافظات
- نصوص الدستور ذات العلاقة باللامركزية (مواد 176،177،178)

غياب تعريفات وتقسيمات واضحة للأنشطة المختلفة ومجالات اهتمام الجمعيات

- بالرغم من تبني العديد من الدول لدليل المؤسسات غير الربحية في الحسابات القومية الذي أصدرته الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة **"دليل المؤسسات غير الربحية في نظم الحسابات القومية" في عام 2005 لقياس حجم الإسهام الاقتصادي للمجتمع المدني كقطاع ثالث بجانب القطاع الحكومي والخاص** والذي أسفر عنه إسهام قوي للقطاع الثالث/المجتمع المدني في اقتصاديات الدول، **إلا أن مصر لم تتبع هذا النموذج التطبيقي حتى الآن، حيث ما زالت تسير على النهج المبسط في حسابتها وهو توزيع المجتمع المدني على القطاع الحكومي أو قطاع الأسر المعيشية أو القطاع الخاص**
- **هناك تداخل وعدم وضوح بين أنشطة ومجالات الجمعيات،** حيث لا يوجد تعريف رسمي لمعظم مجالات الاهتمام والأنشطة سواء من جانب التشريعات الحاكمة أو من قبل الجهات الحكومية المعنية
- كذلك غياب قواعد بيانات محدثة ودقيقة ومتاحة للجميع

1. أسباب مؤسسية

ضعف الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة

- نص الدستور المصري في مواده 19 و 21 على أن تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الانفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي للتعليم الأساسي و 2% للتعليم الجامعي
- وبالرغم من ذلك بلغت هذه النسبة 2.4% في موازنة 2022/2021
- كذلك نص الدستور المصري في مادته 18 على أن تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الانفاق الحكومي للصحة لا تقل عن 3% من الناتج القومي الإجمالي
- ولكن بلغت هذه النسبة 1.5% فقط في موازنة 2022/2021

خلل في بعض الجوانب التشريعية الحاكمة

- يشكل قانون 149 لعام 2019 الإطار التشريعي الحاكم للعمل الأهلي في مصر، وهو القانون الذي حل محل القانون السابق رقم 70 لسنة 2017، والذي لم يدخل حيز التنفيذ منذ صدوره في مايو 2017 حتى إلغائه، بسبب عدم صدور اللائحة التنفيذية وبسبب موجة الانتقادات المحلية والدولية التي وُجهت له
- صدرت اللائحة التنفيذية للقانون في يناير 2021 بعد ما يقرب من سنتين من صدور القانون
- وبالرغم من تجنب القانون للكثير من الانتقادات، وتواجد بعض النصوص التي تمثل تقدم كبير، **إلا أن الاتجاه العام للتشريع وفلسفته مازال يميل إلى وضع القيود على الجمعيات والمؤسسات الاهلية** سواء فيما يتعلق بالتأسيس أو بتسيير أعمال الجمعيات وأنشطتها وعلاقاتها بالمنظمات الأهلية الأخرى المحلية والدولية، وحقها في إنماء مواردها من مصادرها المحلية والدولية استكمالا بالحق في وقف نشاطها، وحل مجالس إدارتها، وإسناد ذلك للقضاء بطلب من الجهة الإدارية
- **يكمن الفارق بينه وبين القانون 70 هو فارق في الدرجة و الصياغة والمسميات**

أمثلة:

1. تغيير المسمى الذي اسماه القانون 70باللجنة التنسيقية والتي تضم عضوية عدد من الجهات الوزارية والأمنية ، إلى مسمى الجهات المعنية والتي يتم اللجوء اليها من جانب الوحدة المركز ية والفرعية وهي البديل المباشر لوزارة التضامن الاجتماعي في علاقتها بالجمعيات الأهلية ، حيث لم يعرف القانون ولا اللائحة ما هي هذه الجهات المعنية التي يتم الرجوع ليها في الموافقة على التمويل ، او انضمام الجمعية الى شبكات محلية أو دولية

خلل في بعض الجوانب التشريعية الحاكمة

2. بالرغم من حذف العقوبات السالبة للحريات في القانون 149، إلا أنه تم استبداله بعقوبات مالية باهظة تصل إلى المليون جنيه في قانون 2019، ومع ذلك من الممكن توجيه اتهامات لمؤسسي الجمعيات بموجب قانون العقوبات والتي تصل إلى المؤبد في حال توجيه اتهامات كالتي يتم ارتكابها ضد أمن الدولة من الداخل
3. كذلك حصر القانون ولائحته عمل الجمعيات في مجالات تنمية المجتمع، بشرط مراعاة خطط الدولة التنموية واحتياجات المجتمع (المادة 14)، إلا أن اللائحة التنفيذية لم توضح المقصود بـ «تنمية المجتمع» مما يفتح الباب أمام تفسيرات مختلفة تجيز رفض تسجيل الجمعيات أو وقف نشاطها لعدم مسايرتها خطط الدولة التنموية أو بزعم عدم حاجة المجتمع لأنشطة الجمعية
4. هناك بعض القيود حددتها اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بفكرة المقر الملائم لأنشطة الجمعية الراغبة في التأسيس، والقيود الخاصة ألا يكون المكان مخصصا في جزء منها في غير أنشطة أخرى لا تخضع لنشاط
5. كذلك هناك العديد من القيود التي تفرضها اللائحة على المبادرات والحملات التي يمكن أن يقوم بها الأشخاص الطبيعية والاعتبارية من غير الجمعيات الأهلية الخاضعة لأحكام القانون واللائحة. بما يعني تأميم أي مبادرات خاصة وإخضاعها لسلطة الجهة الإدارية
6. حظرت اللائحة على الجمعية الإعلان أو ممارسة نشاط من الأنشطة الواردة في نظامها الأساسي متى كانت تطلب ترخيصا من أي جهة وذلك قبل الحصول على الترخيص من الجهة المعنية بإصداره

ضعف ثقافة التطوع والعمل الخدمي بين فئات الشباب

- وفقا لتقرير حالة التطوع الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين 2018، بلغ إجمالي عدد المتطوعين في مصر 1.7 مليون متطوع، بنسبة 2.9% من إجمالي عدد السكان فوق الـ 15 عام، مقارنة بـ 5.5% في فلسطين، و4.5% في تونس.
- وفقا لذلك تحت مصر المرتبة 50 من بين 68 دولة تم إحصاء بياناتها
- وفقا لدراسة أخرى للأمم المتحدة في 2014، عن العمل التطوعي بين شباب الجامعات، حلت مصر في المرتبة 110 عالميا من بين 140 دولة شملها التقرير.
- أبرز الأسباب التي تمنع الشباب من المشاركة الاجتماعية:
  1. الإحباط من المشاركة في أي نشاط عام بسبب حالة الاختناق السياسي وتهميش الشباب
  2. ضعف مستويات الدخول وانشغال الشباب في تأمين متطلبات الحياة
  3. ضعف دور الدولة في التوعية بأهمية العمل التطوعي ووضع السياسات اللازمة لتشجيعه

المصدر: https://jocu.journals.ekb.eg/article_146527_b16d89ed0dd248e89de4b037734b8284.pdf

مجموعة من التحديات الدينية والاقتصادية والسياسية

- تشير التقديرات الى أن الجمعيات الخيرية الدينية (الإسلامية والمسيحية)، تصل الي ما يقرب من ٤٠٪**من منظومة الجمعيات ككل في مصر**
- ارتباط العمل الأهلي والتطوعي في مصر بالحافز الديني والعقدي
- هناك تأثير قوي للثقافة الدينية التي تركز على فعل الخير ومساعدة الأخريين عبر الزكاة و الصدقات (سواء الإسلامي أو المسيحي)
- لعبت العديد من التيارات الدينية أدوارا في تقديم خدمات بديلة للحكومة خاصة في المناطق الأكثر فقرا وهو ما ظهر في زيادة عدد الجمعيات الأهلية بعد ثورة يناير حيث تم تسجيل أكثر من **50% من الجمعيات** (ولأول مرة) في محافظات الوجه القبلي والأقل فقرا ، و تركز مجال نشاطها في العمل الخيرى والرعائي وتبني توجهات وأنشطة دينية
- كذلك سببت الأزمات الاقتصادية دورا في تضعيف المجتمع المدني في مصر و تراجع إيراداته و انخفاض أعداد المتطوعين به
- كذلك كان لتراجع الميل العام للمشاركة السياسية والعمل العام، والتضييقات البيروقراطية دورا رئيسيا في الدور الذي يلعبه المجتمع المدني

المحتويات

- لماذا المجتمع المدني؟!
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- تعريف المجتمع المدني عالميا وفي مصر
- التجارب الدولية
- الصورة الكلية للمجتمع المدني المصري
- تحليل تفصيلي لأوجه ضعف الجمعيات الأهلية في مصر
- الأطر المؤسسية والتشريعية والتنفيذية الحاكمة لقطاع الجمعيات الاهلية
- **النتائج العامة للدراسة**
- محاولة تقديرية للإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الاهلية في مصر
- الإجراءات والتغيرات المطلوبة لدفع المجتمع المدني وتعميق دوره واسهاماته بشكل يتوافق مع الاتجاهات العالمية

النتائج العامة للدراسة

1. لا يوجد بمصر مجتمع مدني بالمفهوم المتعارف عليه عالميا، ولكن مجتمع أهلي به بعض ملامح المجتمع المدني
2. يلعب المجتمع الأهلي المصري نشاط هام و لكنه عشوائي وغير مستدام وفي مجالات محدودة
3. هناك تطور ملحوظ لخريطة الجمعيات الأهلية في مصر خاصة على المستوى الكمي، بينما على المستوى الكيفي فان معظم هذه الجمعيات (ان وجدت) تتحول الي وكيل أو ممثل أو فرع للجمعيات الكبرى، وبالرغم من الجانب الإيجابي لتطور حجم تلك الجمعيات الا أنه يشير الي الضعف الهيكلي داخل منظومة العمل الأهلي في مصر وضعف قدرتها على استيعاب جمعيات كبرى
4. غياب الرؤية التنموية عن المجتمع المدني المصري وتركيزه بشكل أساسي على الأدوار الخيرية والرعائية.
5. يظهر المجتمع المدني المصري دائما كطرف متلق أكثر من كونه قادرا على التفاعل والتأثير في المجتمع، وهو ما ظهر بشكل كبير خلال قانون العمل الأهلي في عام 2017 وتناقص عدد الجمعيات في ذلك العام.
6. هناك ضعف واضح في طبيعة العمل الأهلي سواء الخيري أو التنموي في المحافظات الريفية والصعيد
7. العديد من الأنشطة المتعلقة بالمرأة تنحصر في المجتمع المدني والقطاع غير الرسمي، فعلى سبيل المثال شكلت نسبة المتطوعين من النساء في مصر في 2016 ما يقرب من 55% من اجمالي المتطوعين، وهو ما يجعلها أكثر عرضه لمخاطر الضعف الهيكلي المرتبط بالمجتمع المدني المصري
8. محدودية قدرة المجتمع المدني على ممارسة أدوار بعينها كالأدوار الرقابية وتقييم الخدمات أو المساهمة في وضع السياسات العامة

المحتويات

- لماذا المجتمع المدني؟!
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- تعريف المجتمع المدني عالميا وفي مصر
- التجارب الدولية
- الصورة الكلية للمجتمع المدني المصري
- تحليل تفصيلي لأوجه ضعف الجمعيات الأهلية في مصر
- الأطر المؤسسية والتشريعية والتنفيذية الحاكمة لقطاع الجمعيات الاهلية
- النتائج العامة للدراسة
- **محاولة تقديرية للإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الاهلية في مصر**
- الإجراءات والتغيرات المطلوبة لدفع المجتمع المدني وتعميق دوره واسهاماته بشكل يتوافق مع الاتجاهات العالمية

في اطار محاولة قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المدني

- أهم محاولات تضمين هذا القطاع في نظم الحسابات القومية وقياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي له وإسهامه في توليد الدخل القومي وتوفير فرص العمل المختلفة هو ما أصدرته الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة **"دليل المؤسسات غير الربحية في نظم الحسابات القومية" في عام 2005** لقياس حجم الإسهام الاقتصادي للمجتمع المدني كقطاع ثالث بجانب القطاع الحكومي والخاص
- لم يتبنى الدليل سوى عدد محدود من الدول، ولم تتبناه أي دولة من الدول العربية، وهو ما ينعكس على ضعف البيانات المتاحة للمقارنة مع الدول الرائدة في هذا الصدد

محاولة تقديرية لإسهام المجتمع المدني في النشاط الاقتصادي والاجتماعي

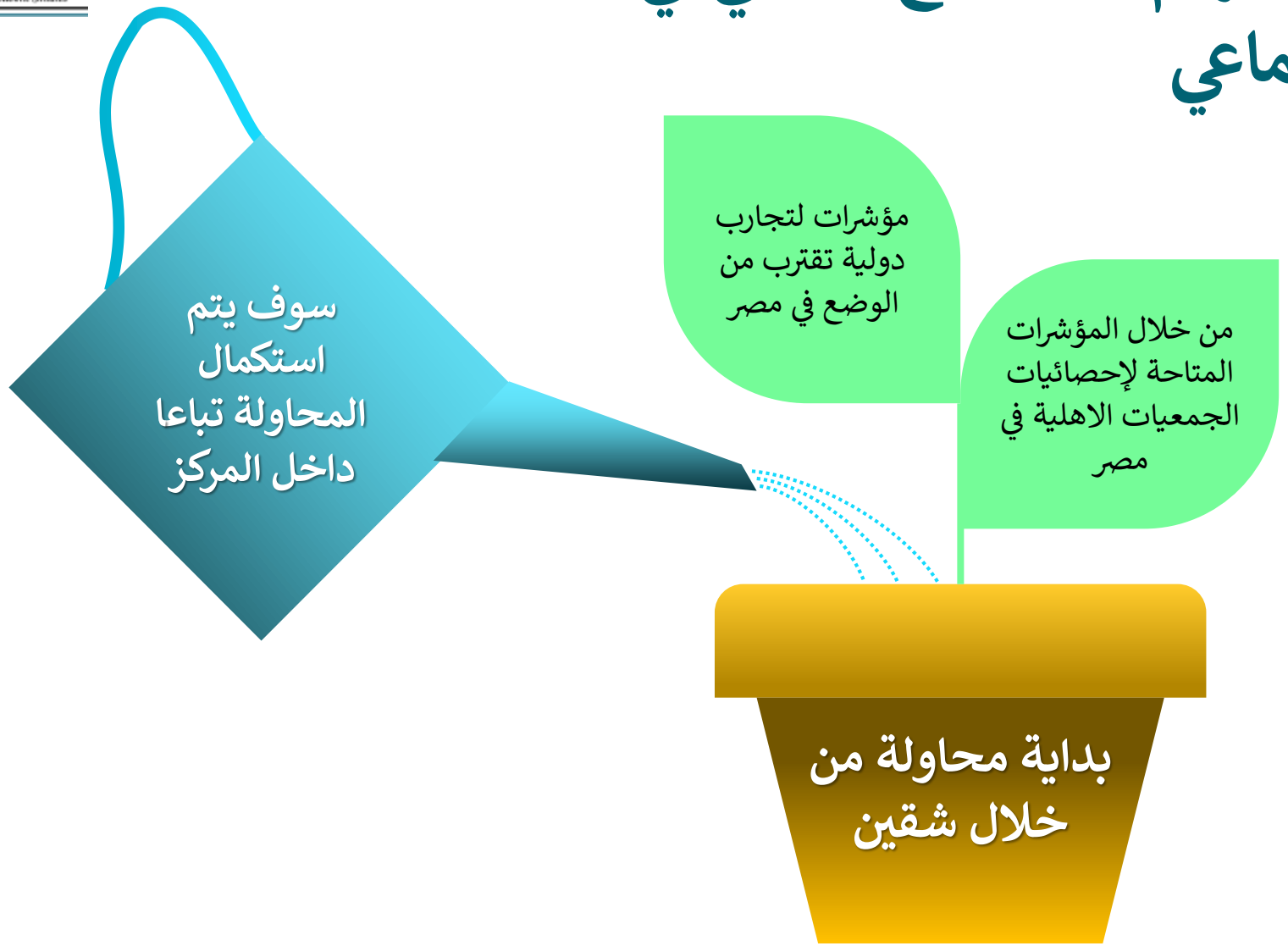

في حالة تفعيل دور المجتمع، كيف يمكننا تقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع؟

بلغ عدد الجمعيات في مصر 48.3 ألف جمعية في 2017 منها 29 ألف جمعية نشطة

من بين الـ 29 الف النشطين، هناك 12 ألف جمعية بلغ حجم انفاقهم 10 مليار جنيه سنويا.

إذن: إنفاق الـ 29 ألف النشطين يمكن تقديره بـ 24.3 مليار جنيه سنويا وهو ما يمثل حوالي 51% من إجمالي الدعم الحكومي للسلع التموينية في موازنة 2016/2017، كما تمثل 139% (أكثر من المثل) من الإنفاق على تكافل وكرامة في عام 2017/2018 والبالغ 17.5 مليار جنيه

في حالة تفعيل الجمعيات غير النشطة والبالغ عددهم 19.3 ألف جمعية

سيرتفع الإنفاق السنوي للجمعيات بـ 16 مليار جنيه ليسجل 40.3 مليار جنيه

بالنسبة للبطالة:

✓ هناك 76000 ألف عامل في الجمعيات المعانة، وباستخدام نفس الطريقة السابقة في التقدير، فإن ذلك يعني أن الجمعيات النشطة يعمل بها حوالي 748 ألف عامل

✓ وفي حالة تفعيل الجمعيات غير النشطة سيرتفع عدد العاملين بـ 498 ألف عامل ليسجل 1.3 مليون عامل بنسبة 5% من إجمالي المشتغلين في مصر

✓ إضافة 498 ألف عامل يعنى تراجع معدل البطالة بـ 1.8 نقطة مأوية أو بمعنى أخر انخفاض أعداد العاطلين بنسبة 22%

تفترض التقديرات أن الـ 12 ألف جمعية المتوفر بيانات انفاقهم، بمثابة عينة ممثلة لباقي الجمعيات النشطة العاملة في مصر

المصدر: تصريحات وزيرة التضامن الاجتماعي غادة والي أثناء مؤتمر الشباب 2017، منشور في جريدة الأهرام https://bit.ly/3KjbIAd

المحتويات

- لماذا المجتمع المدني؟!
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- تعريف المجتمع المدني عالميا وفي مصر
- التجارب الدولية
- الصورة الكلية للمجتمع المدني المصري
- تحليل تفصيلي لأوجه ضعف الجمعيات الأهلية في مصر
- الأطر المؤسسية والتشريعية والتنفيذية الحاكمة لقطاع الجمعيات الاهلية
- النتائج العامة للدراسة
- محاولة تقديرية للإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الاهلية في مصر
- **الإجراءات والتغيرات المطلوبة لدفع المجتمع المدني وتعميق دوره واسهاماته بشكل يتوافق مع الاتجاهات العالمية**

1. اقتراحات محدده لتطوير الوضع الحالي

1	إعادة النظر في التصنيفات السائدة والتعريفات المرتبطة بالجمعيات وأنشطتها والتي تتداخل أنماطها على أرض الواقع،
2	ضرورة التوصل الي مؤشرات كمية وكيفية لقياس النتائج أو مخرجات المجتمع المدني في مصر وتحديد وزن نسبي لكل مؤشر أو لكل مجموعة من المؤشرات (استخدام دليل المؤسسات الغير ربحية الدولي)
3	إلزام الجمعيات ومجالس ادارتها بتطبيق المؤشرات واختبار قياس الفاعلية لها، ودراسة ما تكشف عنه من نقاط قوة ونقاط ضعف
4	توفير المهارات المطلوبة للعاملين ، وتبسيط وتقديم المعارف اللازمة لمجالس إدارة الجمعيات (كالتخطيط الاستراتيجي وغيره) وبما يتفق مع أولويات المجتمع
5	توظيف نتائج الدراسات والتحليلات الصادرة عن الجمعيات في صياغة سياسات عامة لبناء قدرات المجتمع المدني
6	الحرص من جانب المنظمات الأهلية على توثيق البيانات الخاصة بها وخاصة بما يتعلق بالمستفيدين ومجالات انفاق إيراداتها
7	تأسيس قاعدة بيانات مشتركة ومحدثة ومتاحة للجميع تحت مظله وزاره التضامن الاجتماعي
8	تعزيز دور مراكز الأبحاث ودعمها والتي تتناول دراسات المجتمع المدني
9	إشراك المجتمع المدني في صنع السياسات العامة بشكل فعال وحقيقي
10	زيادة الدعم النقدي الحكومي للجمعيات ومراعاة التوزيع الجغرافي لها ومناطق الفقر
11	تفعيل أدوار المجتمع المدني الافتراضي ودعمها وخلق اطر تشريعية منظمة لها

2. الأهم: المطلوب لإفاقة المارد

1	التركيز على التنمية الاقتصادية لأن ضعفها سبب أساسي في ضعف دور المجتمع المدني
2	مراجعة لنظرة الدولة للمجتمع المدني باعتباره شريك تنموي رئيسي يساعدها في تحقيق الأهداف الوطنية علي المستوي المحلي، وأن نجاح هذا النموذج يتطلب إفساح المجال له للعمل بحرية ومرونة مما يعني حد أدني من التدخل الحكومي، ودور داعم من الدولة له يقوم بدور تنظيمي بالأساس
3	تفعيل دور المحليات من خلال تطبيق اللامركزية الإدارية من خلال الانتهاء من تعديلات قانون الإدارة المحلية.
4	حوافز لتشجيع إنشاء الجمعيات وتفعيل الجمعيات الغير نشطة و التوسع في الأنشطة المختلفة خصوصا الدور الاقتصادي
5	دعم ملموس للدولة للجمعيات في المناطق الفقيرة لأنها الأكثر احتياجا لها و بالتالي اصلاح الخلل الجغرافي لتوزيع الجمعيات
6	تغير جذري في فلسفة التشريع و القانون المنظم للمجتمع المدني بما يحقق لها الاستقلالية والكفاءة والفاعلية بحيث تكون مهمته تنظيم العلاقة بين الجمعيات وباقي الفاعلين مع ترك قواعدها التنظيمية لتوضع داخليا مع الالتزام فقط بالمبادئ العامة التي تضمن التوازن في حقوق الجميع
7	نشر الوعي التطوعي من خلال وسائل الإعلام وتثقيف الشباب بالفرص التي يمكن تحقيقها من خلاله وآليات ممارسة العمل التطوعي ومقومات نجاحه

شكرا لكم

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies